الملخص

هذا بحثٌ لغويٌّ في الدِّراساتِ القُرآنية، تناولت فيه جملة من الأمور تتعلق بظاهرة (**الاختيارات في القراءات القرآنية**) ، وهي ظاهرة كان لها أثر عظيم في القراءات القرآنية، كان لي فيها نظرات في :

- **دلالة الاختيار** : مع تحديد المفهوم العلمي المقبول، الذي كان مسموحًا التحرك بموجبه.
- **نشأته** : مع تحديد الفترات الزمنية، التي رأى الباحث أن الاِختيار يمكن أن ينقسم وفقها، وتقسيمه إلى أنواع رأى الباحث أنه يمكن أن ينقسم وفقها؛ بناءً على المفهوم الذي ساد كلَّ فترة من تلك الفترات الزمنية.
- **أشهر رجالاته بعد عصر الصحابة** : وقد كان للباحث وقفات أضاف فيها أمورًا تتعلق بهؤلاء الأعلام، من حيث : حَياتُهم، وألقابُهم، وغيرُ ذلك.
- **ضوابطه** : وبحث فيها الباحث أمورًا ذات أهمية تتعلق بما قام به القرَّاء أصحاب الاِختيارات، كان فيها للرواية، والسَّند، والأَثَر الكلمةُ الفَصلُ فيما قاموا به، وقد كان لما يُسمَّى (**العَرْضة الأخيرة**) القدحُ المُعلَّى فيما قُبِلَ من القراءات، وأُطلقَ عليه منها صفةُ (**القُرآنية**)، ومن ثَمَّ تركُ ما سواها؛ لكونه قد عُدَّ من شواذ القراءات، وكذا أمورًا أخرى تتعلق بهذه الظاهرة، وصلتها بقضايا اللغة والنحو.

لقد مرَّت هذه الظاهرة فيما أرى بثلاث مراحل:

١. (**مرحلة اِختيار أبناء البيئة**).

٢. (**مرحلة اِختيار القرَّاء**).

٣. (**مرحلة اِختيار العلماء**).

وهذه المرحلة التي تُوِّجت بصنيع ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في كتابه (**النشر في القراءات العشر**) خُتِمَ أمرُ الاِختيار، باتفاق علماء الأمة والمعنيين بأمر القراءات، ووقفَ الناسُ على ما هو ثابتٌ من أمرها، ويصح أن يُتَعبَّد بها، ويُقرأ بها في الصلاة ، وخارجها.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وآله، وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ ظاهرة الإختيارات يَكْتَنِفُها شيءٌ من الغموض على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الباب، وقد لمستُ ذلك في عددٍ من النقاشات التي كانت حول هذا الأمر، مع باحثين لهم صلة بعلوم القرآن، ولك أن تتخيل ـ أخي القارئ ـ كيف هي الحال مع أُناسٍ ليس لهم دراية بهذا الفنِّ من العلوم التي تخص كتاب الله العزيز، ويتمثَّل ذلك في جملة من الأمور، التي تتعلق بتاريخ هذه الظاهرة، ومفهومها، وبشيء ممَّا له صلة بتاريخ رجالها، وما نُقل عنهم من أمور تخصها.

هذا، وإنَّ ممَّا يقوله المعنيُّون في النَّتاج الفِكري أنَّ الإنسان حينما يقرأ في عِلْمٍ يَعرِفُ تاريخَه على نحو حسنٍ؛ يشعرُ بمشاعرَ قريبة من مشاعر الذي يتحرك في غرفة مُضاءة، وحينما لا يتوفرُ له ذلك يشعرُ وكأنَّه يتحرك في غرفة مظلمة مملوءة بالأشياء المُبعثرة[1].

وبالنظر في تاريخ ظاهرة الإختيارات نستطيع القول: إنَّها ليست وليدة زمن القُرَّاء الذين عُرِفُوا بها، كالكسائي، وغيره ممَّن شاركه هذا الأمر، وليست أيضًا وليدة زمن ابن مجاهد، أومَنْ شَارَكَهُ صنيعَه هذا. بل هي تعود إلى زمن مبكِّرٍ جدًّا: إلى عهد النبي ﷺ، عندما كان يُقرِئُ أصحابه برُخصة الأحرف السبعة التي مُنحَتْ لأُمَّته؛ رحمةً بها.

ثم تُوِّجَتْ بما قام به ابنُ الجزري في كتابه (**النشر في القراءات العشر**) الذي حوى القراءات العشر المتواترة، وهي بمنزلة واحدة من القرآنية، والفصاحة، ولا أحد يستطيع أن يجزم، ويقطع بأنَّ هذه القراءة، أو تلك تمثلُ أصلاً اِنزاحت عنه

(١) ينظر: تكوين المفكر: ٩٠، ٢٤٦.

القراءات الأخرى؛ ولذلك فلا مجال للمفاضلة فيما بينها، وتقديم إحداها على أخرى لمجرد النظر إليها من الناحية اللغوية، إلاَّ إذا كان في السَّند ما يدعو إلى ذلك.

وإذا ما قال العلماء بشذوذ قراءة؛ فإنَّ أمر شذوذها يتعلق بموافقتها العَرْضَة الأخيرة، ولا علاقة لذلك بالناحية اللغوية؛ لأنه من المفروغ منه في أمر القراءات- أيًّا كان نوعها- أن تكون على وجهٍ من وجوه العربية، ومن ثَمَّ فإنها مندرجة في الفصاحة، والقارئ ما كان ليختار قراءة ما كونَها قد رَاقَتْ له لغويًّا، وأعجبته فصاحتها.

حاشا أحدٍ من القراء أن يدور ذلك في خلده؛ وذلك أنَّ القراءات المتواترة التي هي جزء من الأحرف السبعة وجوه متعددة متغايرة مُنْزَلةٌ من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأيٍّ منها، فتكون قد قرأت قرآنًا مُنْزَلاً[(١)]، وهي لغاتٌ كلُّها فصيحة[(٢)]، والتغاير فيها فضلاً على كونه مراعاة للواقع اللغوي في جزيرة العرب، لا يعدو كونه محاولة لإضفاء لمسةٍ بيانية، ومعنوية على هذه القراءة، أو تلك. وإن كان ثَمَّة تفاوت فيما بينها فلا يعدو أن يكون بداعي صحة السَّند وعلوِّه عن الرسول ﷺ، اِبتداءً واِنتهاءً، وليس ما يصحُّ لغةً ويجوز؛ لأنَّه طالما صحَّ السند، ورواها العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي، وتشتهر عند أئمة فنِّ القراءات[(٣)]،تحتم

(١) حديث الأحرف السبعة ٧٨، وينظر : علوم القرآن بين البرهان، والإتقان ١٧٣ .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:١/ ١١٥،قول الزجاج عن (زلَلَ، وأَزَلَّ) :(وكلتا القراءتين صوابٌ حَسَنٌ)، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني :١/ ١٤١، قول الكرماني في حديثه عن (الكَره، والكُره): (وهما لغتان).

(٣) هناك من يذهب إلى اِشتراط التواتر إلى جانب صحة السند ، وأكثر ما تمثل ذلك في أئمة الأصول كابن الحاجب، والباقلاني، ينظر: النشر: ١/ ٣٠ .

وهذا الشرط غير مجمع عليه عند أئمة فن القراءات الذين اِكتفوا بالاِشتهار، وفي رأيي أن رأيهم هو المقدم في ذلك؛ لأنهم أصحاب الأمر وفرسان ميدانه، يقول ابن الجزري في تفنيده هذا الشرط : « وقد شرط بعض المتأخرين التواترَ ، ولم يكتفِ بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلاَّ بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن. وهذا ممَّا لا يخفى ما فيه فإنَّ التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبي ﷺ وجبَ قبوله، وقطع بكونه قرآنًا سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اِشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف اِنتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة، وغيرهم، ولقد كنت أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده،=

وجود وجهٍ لغوي لها، وإن لم يصل إلينا. فاللغة لا يستطيع أحدٌ من العلماء، والباحثين أن يجزم بجمعها، وإحصائها: قديمًا، وحديثًا.

ومع إقرارنا بأن القرآن، وقراءاته أرقى أسلوبًا، وأجزلَ عبارة، وأفصحَ تركيبًا، وأسلسَ لفظًا؛ فإنَّه لم يأتِ بكلِّ ما يجوز في العربية، وإنْ كان كلُّ ما جاء به جائزًا، فَسِعَةُ اللغة هو الأمر الذي نَدَبَ علماءُ اللغة والنحو أنفسهم لإبرازه من خلال ظاهرة (**التجويزات**) التي تُلحظُ بشكلٍّ جليٍّ في كُتُبهم، في مُقابلَ نصٍ كريمٍ لا ينبغي

=وموافقة أئمة السلف والخلف » ينظر للمزيد حول ما قاله العلماء حول هذا الشرط، النشر: ١/ ١٣.
وفي هذا الباب يذكر الشيخ عبد الفتاح القاضي أن جماهير العلماء من الأصوليين، والفقهاء، والمُحدِّثين ، وعامَّة علماء القراءات قد ذهب إلى اشتراط التواتر في قبول القراءة الصحيحة، وأنه لا يكتفى في ثبوتها بصحة السند، وأنه لم يشذّ عن هذا الرأي إلاَّ أفرادٌ قليلون، لا يُحفَل بهم، ولا يُلتَفت إلى آرائهم، منهم مكي بن أبي طالب، والشيخ ابن الجزري فقد ذهب إلى الاكتفاء في ثبوت القراءة بصحة السند، وإن لم تكن متواترة، ينظر :حول القراءات الشاذة، والأدلّة على حرمة القراءة بها، ص٢١، وينظر كذلك: القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف) : ١٢٢،١٢١.
أقول: إن ما ذكره الشيخ عبد الفتاح القاضي من شذوذ رأي من ذكر شرط (صحة السند بديلاً عن التواتر) أمرٌ يصعب الفصل فيه؛ وذلك لسببين: الأول: تفاوت فهم العلماء لمصطلح التواتر، وشرط تحققه ـ فيما يبدو لي ـ إذ لا يعقل أن يتراخى علماء أجلاء من أمثال مكي، وأبي شامة، وابن الجزري ـ شيخ المحققين في علم القراءات ـ في أمرٍ يخص كتاب الله ﷻ، ولاسيَّما أن من نص على شرط التواتر من المتقدمين والمتأخرين لم يخرجوا في اِختيارهم للقراءات المرضية في السبع، أو العشر عمَّا اختاره أولئك؛ وبذلك فإنّ الأمر لا يعدو كونه خلافًا نظريًّا ليس إلاَّ. والثاني: إن عبارات من قال بصحة السند لا تخلو من لواحق تفيد معنى التواتر، أو ما يقرب منه، من ذلك قول مكي: «أن يُنقَل عن الثقات إلى النبي ﷺ»، ومن ذلك حديثه عن الإجماع في الرواية، وأنه لا يثبت قرآنٌ يُقرأ به بخبر الواحد، ينظر: الإبانة: ٥، ٥٢، وكذا قول أبي شامة بالرواية الآحاد الصحيحة مع الاستفاضة، وكذلك قوله باجتماع العامة على الحرف المختار، ينظر: المرشد الوجيز: ١٧١، ١٧٢، وكذا قول ابن الجزري: «وقولنا : (وصحَّ سندها) فإنّا نعني به أن يروي تلك القراءة العْدل الضابط عن مثله، كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمَّة هذا الشأن» ينظر: النشر:١/ ١٣، وفي ظني أن هذا قريب من معنى التواتر عند علماء هذا الفن: «والمراد بالمتواتر ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب، من البداءة إلى المنتهى، من غير تعيين عدد على الصحيح ، وقيل بالتعيين: ستة ، أو اثنا عشر ، أو عشرون ، أو أربعون ، أو سبعون ، أقوال». ينظر : الإتحاف:١/ ٧١.

أن تُتَجَاوَزَ فيه الروايةُ والنَّقلُ [١].

وأصحاب الاِختيارات من القرَأَة في العصور اللاحقة كانوا يقومون بالاِختيار آخذين بحسبانهم قبل كلِّ شيء هذا الأمر؛ ويعزِّز من ذلك أنَّهم ليسوا مِمَّن مَكُنَتْ اللهجاتُ من ألسنتهم؛ فوجدوا مشقةً في الاِنزياح عنها إلى لهجات أخرى. بل هم في اللغة مقلِّدون، وتتساوى عندهم اللهجات جميعها؛ فما فِعْلُهم عن عجز، ومشقة، واِنطلاق من (**أصل وفرع**) حسبما نقرأ فيما كتب أحدُ الباحثين[٢].

وإن كان هناك ميلٌ في القراءات إلى الأخذ بمبدأ (**الاِصطفاء اللغوي**) فإنّه يتمثّل في المراجعات التي كانت تحصل بين النبي ﷺ، وجبريل عليه السلام.

ولذلك نجد العلماء يُشنِّعون على مَنْ يُصنِّف القراءات المتواترة ـ على وجه الخصوص ـ بحسب معيار الجودة والقبح، أو يفاضل بين قراءة وأخرى، أو يردِّد ألفاظًا توقَّف عندها العلماء، مثل: وهذه القراءة لا أشتهيها، وهذه القراءة أحبُّ إليَّ من القراءة الأخرى، وهذه القراءة أقيس من القراءة الأخرى، وهذه القراءة منكرة، وهو خطأ فاحش[٣].

«فكلُّ ما صحَّ عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجبَ قبولُه، ولم يَسَعْ أحدًا من الأمة ردُّه، ولزِمَ الإيمانُ به، وأنَّ كلَّه مُنزَلٌ من عند الله؛ إذْ كلُّ قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجبُ الإيمانُ بها كلِّها، واِتِّباعُ ما تضمنتْه من المعنى عِلمًا وعمَلاً، لا يجوز تركُ مُوْجِبِ إحداهما لأجل الأخرى ظنًّا أنَّ ذلك تعارضٌ. وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حينما أوصى أهل الكوفة ألاَّ يختلفوا في القرآن، ولا يتنازعوا فيه؛ فإنَّه لا يختلفُ ولا يتساقط، فشريعةُ الإسلام فيه واحدة : حدودُها، وقراءُتها، وأمرُ الله فيه واحدٌ، ولوكان من الحرفين حرفٌ يأمرُ بشيءٍ ينهى

(١) ينظر: الأحكام النحوية والقراءات القرآنية :٢١ .

(٢) ينظر في ذلك كتاب : (اِنزياح اللسان العربي: الفصيح ، والمعنى) للدكتور عبد الفتاح الحموز .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه :٥/ ١٦٧، ٢٢٨.

عنه الآخرُ؛ كان ذلك الِاختلافُ. وأوصاهم أنَّه مَنْ قرأ على قراءته ألاَّ يدعْها رغبةً عنها، فإنَّه مَنْ جَحَدَ بحرفٍ منه جَحَدَ به كلِّه » [(١)].

فما ثبت بالِاستفاضة، أو التواتر أنَّ النبي ﷺ قرأه فلا بُدَّ من جوازه، ولا يجوز أن يقال: إنَّه لحنٌ [(٢)]. إلاَّ إذا تسامحنا في ذلك، والتمسنا العذر لمن يرى ذلك، على حدِّ تعبير القرطبي: «ولعلَّ مراد من صار إلى التخطئة أنَّ غيره أفصحُ منه، وإن كان هو فصيحًا » [(٣)].

هذا ، وقد جاءت مادة هذا البحث موزعة على النحو الآتي:

- **نظرات في دلالة الاختيار.**
- **نظرات في نشأته.**
- **نظرات في سيرة أشهر رجالاته بعد عصر الصحابة.**
- **نظرات في ضوابطه.**
- **ختام القول فيه.**

هذا، واللهَ أسألُ أن أكون قد وفقتُ فيما أردتُ قولَه، فهو المقصِدُ، وعليه التُّكلان.

(١) ينظر هذا الأثر عن عبد الله بن مسعود ﷺ : مسند الإمام أحمد:١/ ٤٠٥، وفي النشر :١/ ٥١ (حيث جاء بلفظ قريب منه). وينظر قول أبي شامة في المرشد الوجيز ص ١٣٥ :(وهي كلها ـ أي وجوه القراءة ـ متفقة المعاني، وإن اختلفت بعضُ حروفها).

(٢) تفسير القرطبي : ١٤/ ٣٥٩.

(٣) تفسير القرطبي : ١٤/ ٣٥٩.

نظرات في دلالة الاِختيار

الإختيارُ عمومًا هو: هو طلبُ ما هو خيرٌ، وفِعلُهُ. وقال بعضُهم: الاِختيارُ: الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، وكأنَّ المُختَار ينظر إلى الطرفين، ويميلُ إلى أحدهما، والمُرِيدُ ينظر إلى الطرف الذي يُرِيده.(١)

وأمَّا عند المعنيِّين بفنِّ القراءات فيُراد به : «أنَّ ذلك القارئ، وذلك الإمام اِختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، داوم عليه، ولزمه، حتى اُشتُهِر وعُرِفَ به، وقُصِدَ فيه، وأُخِذَ عنه؛ فلذلك أُضيفَ إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اِختيار، ودوام، ولزوم، لا إضافة اِختراع، ورأيٍّ، واِجتهاد»(٢). فيُقال: اِختيارُ فلان، أو: قراءةُ فلان، أو: حَرْفُ فلان.(٣)

هذا، وإنَّ اللهجة كانت هي الدافع الأساس للاختيار في عصر الصحابة من أبناء البيئات اللغوية الضيقة، ثم أصبح صحة السند هو المعوَّل عليها في الحرف المختار في مرحلة تالية، ثمَّ أُضيفَ إليه علوُّه في مرحلة أخرى لاحقة؛ فالقارئ قد أصبحَ الآن معنيًّا قبل كلِّ شيء بأمر الرواية: قوةً وضعفًا، وبما يتفق مع رسم المصحف؛ بعد أن اِطمأنَّ إلى أمر صحة السند.

(١) ينظر: الكُلِّيَّات: ٦٢.

(٢) النشر :١/ ٥٢.

(٣) ينظر :القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف) ١٠٥، ١٠٦.

نظرات في نشأته

بالنظر في تاريخ ظاهرة الإختيارات نستطيع القول: إنَّها ليست وليدة زمن القُرَّاء الذين عُرِفُوا بها، كالكسائي، وغيره ممَّن شاركه هذا الأمر، وليست أيضًا وليدة زمن ابن مجاهد، أومَنْ شَارَكَهُ صنيعَه هذا. بل هي تعود إلى زمن مبكِّرٍ جدًّا: إلى عهد النبي ﷺ، عندما كان يُقرِئُ أصحابه برُخصة الأحرف السبعة التي مُنحَتْ لأُمَّته؛ رحمةً بها، وإلى عصر الصحابة ﷺ، وما قولهم: حَرْفُ أُبيٍّ بن كعب (ت ٢٠هـ)، وحَرْفُ عبد الله بن مسعود (ت٣٢هـ)، حَرْفُ زيد بن ثابت (ت ٤٥هـ)، ببعيدٍ عن معنى الاختيار الذي نعنيه.

فهؤلاء الصحابة الأجلاّء سمعوا من النبي ﷺ حروفًا كثيرة في مجلسه الشريف، والوفودُ تتقاطرُ عليه، وتعلنُ إسلامها. ثم هم بعد ذلك مَالُوا إلى حَرْفٍ اِرتضوه من بينها ينسجم مع بيئاتهم اللغوية بادئ ذي بدء؛ لأنَّ السَّنَد، وصِحتَه متحققان قطعًا فيما اِختاروه، واِرتضوه. فهل هناك سَنَدٌ أوثقُ، وأَصحُّ من سماعهم مشافهة من النبي ﷺ ؟ فلم يبقَ حينها إلاَّ وَجَاهةُ اللهجة للاِختيار، وليس بعد لهجة المرء المُختار نفسه وجاهة كي يختارها، ولاسيَّما أنهم عربٌ آمنون من اللحن، كما قال ابن الجزري[1].

ويذكر ابن الجزري أيضًا أنَّ عبد الله بن عباس ﷺ «كان يقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت، إلاَّ ثمانية عشر حرفًا أخذها من قراءة ابن مسعود »[2]، وروي أيضًا أنه هو، وأبو هريرة، وعبد الله بن السائب، وعبد الله بن عياش، وأبو العالية الرياحي قرؤوا على أُبَيّ بن كعب.

ثمَّ يأتي بعد ذلك ما كان من صنيع الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ، عندما قام بجمع الناس على مصحف يتفق مع ما اِستقرَّ عليه النص القرآني في العَرْضَة

(١) ينظر: النشر : ١/ ٤١.

(٢) غاية النهاية : ١/ ٤٢٦.

الأخيرة كما صرَّح غير واحد من أئمة السلف [(١)]، وذلك أن جبريل عليه السلام كان يعارضُ النبي ﷺ بما يجتمع عنده من القرآن مرّةً في كل عام، وذلك في أثناء اِعتكافه في العشر الأخير من شهر رمضان؛ فيُحدِثُ اللهُ فيه ما شاء، وينسَخُ ما يشاء، وكان يعرِضُ عليه في كلِّ عرضَةٍ وجهًا من الوجوه التي أباح اللهُ له أن يقرأَ القرآنَ بها، وكان يجوزُ لرسول الله ﷺ بأمرٍ من الله أن يقرأَ ويُقرِئ بجميع ذلك، وأما في السنة العاشرة فإنه عارضه فيه مرتين، فكان اِعتكافه عليه الصلاة والسلام في رمضان من تلك السنة عشرين يومًا، وقد أحسَّ ﷺ أن في الأمر شيئًا، وقد فهم منه دُنُو أجله كما حدَّث بذلك ابنته فاطمة رضي الله عنها [(٢)].

وتكمن أهميةُ هذه العَرْضَة ـ فيما أرى ـ في أنَّ جبريل عليه السلام فضلاً على ما كان يفعله في العرضات الأخرى قد أطلعَ النبيَّ ﷺ في ختام أمرها على آخر ما اِستقرَّ عليه أمر القرآن الكريم (**ناسخًا ومنسوخًا، وترتيبًا وتنسيقًا، وما ستكون عليه رخصة الأحرف السبعة فيما بعد**)[(٣)].

وفي رمضان من هذه السنة نزل القرآن كلُّه على النبي ﷺ ما عدا بضع آيات نزلت فيما بعد في الأشهر الأولى من السنة الحادية عشرة حتى شهر ربيع الأول، على خلاف بين العلماء في آخر آية نزلت منه في هذه الآونة؛ ونظرًا لقلة ما نزل فيها بالنسبة لما تقدَّم اِغتُفِرَ في مُراجعته كما جاء في فتح الباري [(٤)].

وفي ظني أنَّ الأمر لا يتعلق بقلة ما نزل بقدر ما يتعلَّق بالتراخي في اِلتزام رخصة الأحرف السبعة إلى الحدِّ الذي جعل الأمة تلتقي على العَرْضَة الأخيرة من غير ما مشقَّة، أو عنَت.

---

(١) ينظر: النشر : ١/ ٨.

(٢) ينظر: المرشد الوجيز:٣٥، ٣٦، ١٣٥.

(٣) ينظر: فتح الباري:٩/ ٤٥.فهناك قول قريب ممَّا أراه بخصوص ما كان فيها.

(٤) ينظر: فتح الباري:٩/ ٤٤.

ويمكن لنا ـ مع فارقٍ في التشبيه ـ أن نُمثِّلَ حال هذه العرضة بما يقال اليوم في عالم الطباعة: (**الطبعة الأخيرة، أو التنقيحة الأخيرة**). وبموجبها يُنظر إلى ما نَزَلَ من القرآن من قبلُ: فما وَافَقَها بَقِيَ، وما خَالفَها تُنفى عنه صفةُ القرآنية، ويبقى نصًا يمثِّل مرحلة من مراحل نزوله، وقد بيَّن العلماءُ حكمَه، ومواطنَ الإستفادة منه .

والذين شهدوها من الصحابة الأجلاّء هم الذين سيُعوَّل عليهم لاحقًا في الحكم على ما استقرَّ من نصوص القرآن الكريم بعد ثلاث وعشرين سنة، كانت فيها بعثته ﷺ .

وعليها إستند الخليفتان: أبوبكر الصديق، وعثمان بن عفان ﷺ في جمعهما القرآنَ، مع الأخذ بعين الإعتبار في هذين الجمعين أن الأمر فيهما كان برئاسة الصحابي الجليل زيد بن ثابت الأنصاري، وهو نفسه لما كان يملكه من فِطنة، وقربِ بيته من بيوت النبي ﷺ كان جلُّ الاعتماد عليه في كتابة الوحي حين نزوله.

مع ملاحظة الفرق في هذين الجمعين، فجمعُ أبي بكر الصديق كان للتوثيق في المصاحف إلى جانب حفظه في الصدور بغض النظر عن الإشارة إلى أن ذلك منها، فالعهد مازال قريبًا بها، وشهودها مازالوا حاضرين على الأغلب؛ فالمدة الزمنية لا تتعدى أشهرًا معدودة من وفاة الرسول ﷺ ، فالصحابة يعرفون ذلك ويدركونه، ولا داعي للإشارة إلى هذا الأمر لكونه مستقرًا في الذهن، ومعروفًا عندهم.

أَمَا، وقد اِبتعدَ الأمرُ، وطال العهدُ، واختلطَ الناسُ (**صحابةً، وتابعين، وعربًا، ومولَّدين**)، وفريقٌ من هؤلاء لم يشهدوا هذه العرضة مع مَن شهدها من الصحابة؛ تكون الحاجةُ قد ألحَّت على التأكد منها بالعودة إلى المصاحف المودعة عند أم المؤمنين (**حفصة بنت عمر بن الخطاب**)، فضلاً على التوثيق لها ثانية بالسماع ممّن مازال على قيد الحياة من الصحابة الذين شهدوها مع الرسول ﷺ حينها؛ فأرسل الخليفة عثمان إليها: أن أرسلي إلينا بالصُحُف نَنْسَخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فكان له ذلك، فجمعَ ما كان منها في مصحف واحد، وأمَرَ بما سواه من القرآن في

المصاحف الخاصة التي تحوي شيئًا ممَّا نزلَ من القرآن من قبلُ، ولا تتفق معه كمصحف ابن مسعود ﷺ أن يُحرق، ونسخَ منه عدَّةَ مصاحف، فوجَّه بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى الكوفة، ومصحف إلى الشام، ومصحف إلى مكة، وترك مصحفًا بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفًا أبقاه في دار الخليفة، يقال له (**المُصحف الإمام**)؛ وبهذا يكون عددها (**ستة**) بحسب أرجح الآراء، وبما يتفق عليه واقع الحال من حيث الإشارةُ إلى مواضع الخلاف فيما بينها في الكتب التي عُنيت بأخبار المصاحف [(١)]،« وقد أجمعت الأمة على ما تضمنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى ممَّا كان مأذونًا فيه توسعة عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتًا مستفيضًا أنه من القرآن». [(٢)]

وبذلك يكون الخليفة عثمان بن عفان ﷺ قد حسم أمر الخلاف بين المسلمين في وجوه قراءة القرآن، وحَمَلَهم على ما نَزَلَ من القرآن بكيفيَّاته المختلفة، وقد أجمع الصحابةُ ﷺ على الرسم الذي كَتَبَ به الخليفةُ عثمانُ القرآنَ مُشتملاً على المُستَقِرِّ من الأحرف السبعة في العَرْضَة الأخيرة، ولا ريبَ في أن إجماع الصحابة حجَّةٌ قطعيَّة حَسَمَتْ مادة الخلاف بين المسلمين، وأوجبت العملَ بالرسم العثماني. [(٣)]

وبعد ذلك يلوحُ أمامنا عَصْرُ التابعين الذي أخذَ فيه الاختيارُ يُطِلُّ بقوة على يَدِ علماء القراءة منهم، الذين أخذوا قراءاتهم عن القُرَّاء من صحابة رسول الله ﷺ، وفي هذه المرحلة بدأ التمييز بين القراءات الصحيحة الباقية، والقراءات الأحادية والشاذة المتروكة، وهذا التمييز أساسه التلقي، وموافقة الرسم العثماني. [(٤)]

---

(١) ينظر بشأن أمر هذين الجمعين ، وعدد المصاحف المرسلة إلى الأمصار : المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار : ٨،٩، ١٢٠، والصفحات التي أشار فيها إلى مواضع الخلاف في هذه المصاحف حيث ذكرها بأسمائها ، والإتقان : ١/ ١٣٠ .

(٢) النشر : ١/ ٧ .

(٣) ينظر : مباحث في علوم القرآن : ١٢٨.

(٤) ينظر : مقدمات في علم القراءات: ٥٦.

ثمّ تتوالى بعد ذلك الاختيارات كثرة؛ ممّا جعل ابن مجاهد (أحمد بن موسى،ت ٣٢٤هـ) يستعرض واقع القراءات في عصره، ويميِّز بين ما هو مشهور منها، وما هو أقلُّ شهرة، فألَّف كتابه الذائع الصيت (**السبعة في القراءات**) حوى قراءات القرّاء السبعة، الذين أصبحوا فيما بعد من أصحاب القراءات الصحيحة، والمشهورة ، وقد جعل لِاختياره هذا ضوابط تتمثل في الآتي :

أ. **ألاَّ يقرأ القارئ بوجهٍ يراه جائزًا في العربية، من غير سند عن النبي ﷺ.**

ب. **ألاَّ يقرأ بقراءة قارئ غير مجمع عليه.**

ومن لم يأخذ بهذين الشرطين؛ فيستحسن لنفسه حروفًا معينة، فإنها تعدُّ حروفًا شاذّة، رويت عن بعض الأوائل منفردة، وهي غير داخلة في قراءة العوام من أهل كلِّ مصر[١]؛ ولهذا نُسِبَت اِختيارات محمد بن السَّمَيْفَع إلى الشذوذ لما فيها من نظر في السند، وكذا الحال مع أبي السَّمَّال البصري، وإبراهيم بن أبي عبلة، وعيسى بن عمر، لما في اِختياراتهم من مخالفة العامة، ومفارقة لها.

وهؤلاء السبعة الذين اِختارهم ابن مجاهد هم مَنْ ارتضى قراءتهم خاتمةُ المحققين ابنُ الجزري (محمد بن محمد، ت٨٣٣هـ) إلى جانب القرَّاء الثلاثة الآخرين المعروفين بـ (**المتمِّمين العشرة**)، وذلك في كتابه الشهير (**النشر في القراءات العشر**)، الذي تُوِّجَت به مرحلة الاِختيارات عمومًا، وقد حوى (**ثمانين**) طريقًا محقَّقَةً للقراءات العشر، جرَّد من بينها طُرُقًا، وأسانيد محدَّدة لكلِّ قارئ من هؤلاء العشرة، وأعاد التأكيد على مسألة الرواية عن كلٍّ منهم، والطرق لهؤلاء الرواة[٢]، وما يزال هذا الأمر قائمًا إلى يومنا هذا، وهناك اِتفاق على بقائه مستقبلاً؛ لأن فعله هذا قد حاز على رِضا علماء الأمة، فأقرُّوه على صنيعه هذا، مثلما أقرُّوا للبخاري

(١) ينظر للوقوف على صنيع ابن مجاهد : السبعة: ٨٧.

(٢) ينظر: النشر: ١/ ٥٧. في حين أن كل ما في (الشاطبية، والتيسير) اللذين سبقاه ـ وكان جلُّ اعتماد الناس عليهما ـ أربعة عشر طريقًا.

صنيعه في أمر الحديث الشريف؛ فكلا العَلَمَين حاز على ثقة الأمّة، فارتضَوْا عملهما، وِالتزموهما في رُكني دينهم: كتاب الله، وسُنَّة نبيه محمد ﷺ.

وبذلك أصبح هؤلاء القرَّاء العشرة من أصحاب القراءات الصحيحة، والمقبولة [١]، التي توافرت فيها أركان ثلاثة، هي :

أ . صحة سندها عن رسول الله ﷺ .

ب. موافقتها رسم أحد المصاحف العثمانية، ولو اِحتمالاً.

ج. موافقتها اللغة العربية، ولو بِوَجْهٍ[٢].

فأيَّما رواية تحقَّقت فيها هذه الشروط الثلاثة قُبلَت، وعدُّت قراءة قُرآنية، يُقرأ بها في الصلاة، وخارجها، ولا خلاف عند العلماء في ذلك، فهو قول عامة العلماء كما ذكر الصفاقسي[٣]، وكما أشار إلى ذلك ابن عابدين: «القرآن الذي تجوز به الصلاة بالاتفاق: هو المضبوط في مصاحف الأئمَّة التي بعث بها عثمان ﷺ إلى الأمصار، وهو الذي أجمع عليه الأئمَّة العشرة، وهو هذا المتواتر جملةً وتفصيلاً؛ فما فوق

(١) ينظر للوقوف على صنيع ابن الجزري :النشر: ١/ ٥٤، وينظر كذلك :١/ ٣٨ ؛ للوقوف على آراء أهل السنة والجماعة من علماء التفسير، والقراءات: كالبغوي المفسر، وأبي العلاء الهمداني العطار، صاحب (غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار :١/ ٣) الذين اِرتضوا فعل هؤلاء القراء العشرة، فقد اتفقت الأمة على اِختيارهم في قراءتهم، مع التنبيه على أن الرأي أنه إذا ما ثبتت قراءة لغيرهم، وصحَّت وفق الشروط التي صحت بها قراءات فإنه لا ضير من القراءة بها كما يفتي إمام عصره أحمد ابن تيمية كما ينقل ابن الجزري رأيه في الجواب على من أراد أن يحصر الأحرف السبعة بعدد معين. النشر : ١/ ٣٩، أو كما يقول ابن الجزري: «ولكن من لم يكن عالِمًا بها ، أولم تثبت عنده، كمن يكون في بلاد الإسلام بالمغرب، أو غيره، ولم يتصل به بعض هذه القراءات؛ فليس له أن يقرأ بما لم يعلمه، فإنَّ القراءة كما قال زيد بن ثابت سُنَّة يأخذها الآخر عن الأول، كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الِاستفتاحات في الصلاة، وفي أنواع صفة الأذان والإقامة ، وصفة صلاة الخوف، وغير ذلك . كلُّه حَسَنٌ يُشرعُ العملُ به لَمن عَلِمَهُ ، وأمَّا مَنْ عَلِمَ نوعًا ، ولمْ يعلَمْ بغيره فليس له أن يعدِلَ عمَّا علِمَهُ إلى ما لم يعلَمْ ، وليسَ له أن يُنكر على مَنْ عَلِمَ ما لمْ يعلمْه من ذلك ، ولا أن يُخالِفه» . النشر : ١/ ٤٠ .

(٢) ينظر : النشر : ١/ ٩.

(٣) ينظر : غيث النفع في القراءات السبع :١٧.

السبعة إلى العشرة غير شاذٍّ، وإنَّما الشاذُّ ما وراء العشرة، لأنَّه خالفَ رسمَ المصاحف العثمانية، وجاء عن طريق الآحاد، وتلك الطريق لا يثبت بها القرآن، ولوكان نَقَلتُها ثقاتٌ؛ كونها ممَّا خَرَجَ على الإجماع، ولوكان موافقًا العربية، وخطّ المصحف. وهو ما ذهب إليه ابن الجزري، الذي فَصَلَ في أمر التواتر، والشاذّ فيما روي من الأحرف»[(١)]. فيما اِستقرَّ عليه رأيُه كما جاء في: النّشر[(٢)]، والمُنجِد[(٣)]. وهو أمر أقرَّه عليه العلماء، وارتضتْه الأمَّة جيلاً بعد جيل[(٤)].

إنَّ إطلاق مصطلح (**القراءات السبع**)، أو (**القراءات العشر**) لا يعني خروجًا على مفهوم الاختيار في القراءة؛ فنافع ـ كما سنرى ـ اختار قراءته من قراءات سبعين من التابعين، وكذا حمزة اختارها من مجموع قراءات شيوخه، وكذا فعل عاصم، والكسائي، وأبو عمرو، وغيرهم من القرّاء المعدودين في العشرة. وقد كان علماء القراءات على دراية من ذلك؛ فهذا هو ابن الجزري يستخدم مصطلح (**الاختيار**) في وصف قراءات القرَّاء السبعة، فيقول:(اختيار حمزة)[(٥)]، و(اختيار نافع)[(٦)]،

(١) حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدُرّ المختار) :١/ ٤٦٨، وينظر للوقوف على حكم القراءات الشاذة، وما قيل في قرآنيتها : الإبانة : ٨٥، ٨٩،والمرشد الوجيز : ١٧١، ١٨١،١٧٢، والنشر : ١/ ٩، والإتقان : ١/ ١٦٨، وبحث (حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين) ، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب : ١١، ١٩، ومقدمات في علم القراءات: ٧١، ٧٢.

(٢) ينظر : النشر : ١/ ١٤، يقول ابن الجزري : «ما صحَّ نقله عن الآحاد، وصحَّ وجهُه في العربية ، وخالف خط المُصحف ؛ فهذا يقبل ، ولا يُقرأ به لعلتين : إحداهما أنه لم يؤخذ بإجماع . إنما أُخذ بأخبار الآحاد ، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الآحاد . والعلة الثانية أنه مخالف لما قد أُجمع عليه ؛ فلا يُقطع على مُغيَّبه وصحته ، وما لم يُقطَع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده ، ولبئس ما صنع إذا جحده» .

(٣) ينظر: منجد المقرئين : ١٧ ، يقول ابن الجزري : «القسم الثاني من القراءة الصحيحة : ما وافق العربية ، وصحّ سنده ، وخالف الرسم كما ورد في الصحيح من زيادة ونقص ، وإبدال كلمة بأخرى ، ونحو ذلك ممَّا جاء عن أبي الدرداء ، وعمر ، وابن مسعود ، وغيرهم؛ فهذه القراءة تُسمّى اليوم (شاذة) لكونها شذّت عن رسم المُصحف المُجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحًا، فلا تجوز القراءة بها في الصلاة، ولا في غيرها».

(٤) الإتقان : ١/ ٧٩.يقول السيوطي مُثنيًا عليه: «أتقن الإمام ابن الجزري هذا الفصل جدًّا».

(٥) غاية النهاية : ١/ ٢٦٢.

(٦) غاية النهاية : ٢/ ٢، ٣٣١.

و(اختيار أبي عمرو)[١]، و(اختيار الكسائي)[٢].

فمصطلح (**القراءة**) قديمًا، يُرادف مصطلح (**الحَرف**)، وكان يراد بهما الطريقة التي قرأ بها الصحابة الأجلاَّء الذين أشرنا إليهم من قبل ممَّن علا شأنُهم في أمر رواية القرآن، وإقرائه عن النبي ﷺ ، ولذلك نلحظ المصنِّفين يقولون: قراءة زيد بن ثابت، كما يقولون: حرف زيد، والحال كذلك مع عبد الله بن مسعود، وأُبيِّ بن كعب، وغيرهم ﷺ.

وأمَّا مصطلح (**الاختيار**) فقد أُطلق للدلالة على ما قام به علماء القراءات من التابعين، الذين تلقوا قراءاتهم عن الصحابة الأجلاَّء على اختلاف مصادرها، واختاروا من بينها قراءة ارتضوها؛ فنُسِبتْ إليهم، وعُرِفُوا بها، وكذا الحال مع علماء القراءات من تابعي التابعين، الذين لم يخرجوا في اختيارهم عن شيءٍ ممَّا رُوِيَ عن الصحابة من قراءات قرآنية.

وتشمل هذه المرحلة من مراحل الاختيار في القراءات من صُنِّفوا في القرَّاء السَّبعة، أو العشرة، الذين سنقف على أمورفي ترجمتهم لاحقًا.

إلاَّ أنَّ المُلاحظ في هذه المرحلة أن مصطلح (**القراءة**) كان هو الغالب في الاستعمال، فكان يطلق غالبًا على تسعة من القرّاء العشرة، أمّا مصطلح (**الاختيار**) فأقلُّ استعمالاً مع هؤلاء، إلى جانب إطلاقه منفردًا على صنيع خلف ـ القارئ العاشر ـ فيقال (اختيار خلف)، ثمَّ أخذ هذا المصطلح يشقُّ طريقًا له فيما قام به غيرهم من أصحاب الاختيار المتأخرين، فأصبح حينها يقال: (اختيار أبي عُبيد، وأبي حاتم، والرؤاسي، واليزيدي، وورش، وما إلى ذلك)[٣].

---

(١) غاية النهاية : ١/ ٣٥١.

(٢) غاية النهاية : ٢/ ٢٦ .

(٣) ينظر : أبحاث في علوم القرآن: ٤٤، وينظر كذلك : الإيضاح في القراءات العشر: ٣٨٦،٣٨٨ ،٣٩١،=

نظرات في سيرة أشهر رجالاته بعد عصر الصحابة

أ – أصحابه المعروفون بـ(القُرَّاء العشرة) – مُرتَّبون زمنيًّا– :

وفيما يأتي إطلالة على أصحاب الاختيار، الذين توافق العلماء على تسميتهم (**القرَّاء العشرة**) ، وهم:

١ .**ابن عامر**، عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليَحصُبيّ، تابعي جليل، ولد سنة (٨هـ) في البلقاء، في قرية رحاب، في الأردن، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، أخذ القراءة عن عدد من الصحابة، منهم: أبو الدرداء (عويمر بن عامر)، والمغيرة بن أبي شهاب، ثم صار فيما بعد مقرئ الشام، توفي في دمشق سنة (١١٨هـ)، راوياه في القراءة هما:

ـ هِشَام بن عمّار بن نُصَيْر السُّلمي، (ت ٢٤٥هـ) .

ـ ابن ذكوان: عبد الله بن أحمد بن بشير القرشي، الدمشقي، (ت ٢٤٢هـ).[١]

٢ . **ابن كثير**، عبد الله بن كثير بن عبد المطلب، الداريُّ المكيُّ. اختُلِفَ في نسبته، فقيل نسبة إلى بني الدار بن هانئ بن حبيب بن نُمارة، وهم بطن من لَخْم، من القحطانية[٢]، وقيل إلى (دَارِين) موضع بالبحرين، وهي الآن تابعة لمنطقة الدَّمَّام في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية؛ وهي فُرْضَةٌ[٣] على البحر كان يُجلب إليها المسك والطِّيب من الهند، وهوكان عطَّارًا، والعرب تُسمِّي العطار درِيًّا؛ لأن العطور عند العرب كانت تجلب منها[٤]. ولد في مكّة سنة (٤٥هـ)، وصار

=وغاية الاختصار : ١/ ١٦١، والغاية : ١/ ١٤٦، ١٥٤ ، ١٨٨، ٣٥١،٢٦٢ ، و: ٢/ ٢، ١٨، ٤٩،٢٦، ١٤٨، ٢٧٤، ٢٩٤، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٧٤، ٣٨٧، ومصطلح الإشارات :٥٨ .

(١) ينظر للوقوف على ترجمته: التبصرة: ١٢١، والتيسير : ٥، ٦، ٩، وتهذيب التهذيب: ٥/ ٢٧٤، ٢٧٥، وميزان الاعتدال: القسم الثاني: ٤٤٩، وغاية النهاية: ١/ ٤٢٣، والنشر: ٢/ ١٤٤، ١٤٥، ولطائف الإشارات : ١/ ٩٥ ، ١٠٢، والأعلام : ٤/ ٢٢٨.

(٢) ينظر للوقوف على أمر النسبة إلى (لخم): الإقناع : ١/ ٧٧، ومعجم قبائل العرب: ١/ ٣٧٠.

(٣) الفُرْضَة على البحر: مَحطُّ السُّفُن . ينظر: مختار الصحاح: مادة (فرض).

(٤) ينظر : الإقناع : ١/ ٧٧، دراسة المحقق ، ولسان العرب : ٤/ ١٧٣(مادة : دور) .

قاضي الجماعة بها، وإمامهم في القراءة ،وقد لقي بها عددًا من الصحابة، أخذ القراءة عن عبد الله بن السائب المخزومي، وأخذ عبد الله على أُبيٍّ بن كعب، وعمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ، كما أخذ عن مجاهد بن جبر، ودرباس (مولى عبد الله بن عباس)، وأخذا عن ابن عباس، عن أُبيٍّ بن كعب، وزيد بن ثابت، عن النبي ﷺ ، توفي في مكة سنة (١٢٠هـ)، راوياه في القراءة هما:

ـ البَزِّي: أحمد بن محمد بن أبي بزَّة (ت ٢٥٠هـ).

ـ قُنْبُل: محمد بن عبد الرحمن المكي، المخزومي (ت ٢٩١هـ) .[١]

٣.**عاصم بن أبي النَّجُود**، الكوفي.[والنَّجُود: بنون مشددة مفتوحة، خلافًا لما ينطقه بعض الناس بنون مشددة مضمومة]؛ نسبة إلى مهنة كان يتعاطاها أبوه على ما يبدو، فالعرب تقول: النَّجُود للذي يُعالج النُّجُود بالنّفض، والبَسْط، والحَشْو، والتَّنضيد. في حين أن النُّجُود: هي الثيابُ التي تُنَجَّد بها البيوت، فتُلبَّس حيطانها وتُبْسَط، ونجَّدَ البيت: بسَطَهُ بثيابٍ مَوْشيِّة. والتَّنْجيد: التَّزْيين[٢] . وإذا سلَّمنا جدلاً بأنها (النُّجُود) فقد تكون النِّسبة من باب الإضافة إلى الثياب التي كان يتعاطى العمل بها؛ إذ يقال لها كما رأينا (النُّجُود) فتكون الكُنية على أنه (صاحب النُّجُود)، وليس الأمر من باب النسبة إلى المهنة نفسها، وهو خلاف المقصود كما نبه على ذلك القدماء، كابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب)[٣]، ولُقِّب عاصم بالحنَّاط؛ لتعاطيه مهنة بيع الحِنْطَة -فيما أرى- : أي القمح في لهجة أهل العراق[٤]، وكذلك لُقِّب تلميذه أبوبكر بن عياش. وُلِد عاصم في الكوفة، واشتغل بالقرآن، وله اشتغالٌ

(١) ينظر للوقوف على ترجمته : طبقات ابن سعد :٥/ ٤٨٤ ، وتهذيب التهذيب : ٥/ ٣٦٧،والغاية : ٥٣، ومعرفة القراء الكبار : ١/ ٧١ ، وغاية النهاية :١/ ٤٤٣، ولطائف الإشارات : ١/ ٩٤، ١٠١ .

(٢) لسان العرب : ١٠/ ٤٧ (نجد) ، وينظر : لطائف الإشارات : ١/ ٩٦، فقد نقل القسطلاني عن الجعبري رأيه هذا أيضًا .

(٣) ينظر : أدب الكاتب : (باب ما يُغيَّر من أسماء الناس) : ٤٥٤.

(٤) لسان العرب : ٣/ ٣٦٠(حنط) .

بالحديث الشريف أيضًا، وقد أخرج له الشيخان مقرونًا بغيره، وهومن التابعين، وكان ثقة، وقد تصدَّر للإقراء في الكوفة عند موت أبي عبد الرحمن السُّلَمي(عبد الله بن حبيب) سنة (٧٣هـ) إلى أن توفي، أخذ القراءة عن زِرِّ بن حُبَيْش، عن عثمان بن عفَّان، وعبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ ، كما أخذ عن أبي عبد الرحمن السُّلمي، عن عثمان بن عفان، وعليٍّ بن أبي طالب، وأُبيٍّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ ؛ وبذلك « فإنَّ قراءته جمعت بين قراءة أهل المدينة، وقراءة أهل الكوفة، ومن خلال ظاهرة الاِختيار في القراءة تمكَّن من تأليف حروف قراءته على هذا النحو الذي جاء متوافقًا مع خصائص ما صار يُعرف فيما بعد بالعربية الفصحى، التي اِستمدت أكثر خصائصها من لغة أهل الحجاز »[١]، توفي في الكوفة ـ على خلاف في سنة وفاته ـ قيل: سنة (١٢٧هـ)، وقيل: (١٢٨هـ)، وقيل: (١٢٩هـ)، أخذ القراءة عنه ثمانية وأربعون من الأئمة العلماء[٢]، ذكر منهم ابن الجزري أكثر من ثلاثين [٣]، لكن أشهر من روى عنه القراءة اِثنان، هما راوياه في القراءة، وهما:

ـ أبوبكر: شُعبة بن عَيَّاش، (ت ١٩٣هـ).

ـ أبو عمر: حفص بن سليمان، (ت ١٨٠هـ)، ومن طريقه خاصة انتشرت قراءة عاصم، وسادت في عموم المشرق والعالم الإسلامي.[٤]

٤. **أبو جعفر**، يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، تابعي مشهور، دعت له أُمُّ سلمة، زوج النبي ﷺ ، وهو صغير بالبركة، وصلَّى بابن عمر ﷺ، عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وروى

(١) أبحاث في العربية الفصحى : ١٠٨.

(٢) جمال القراء :٢/ ٤٦٥.

(٣) غاية النهاية : ١/ ٣٤٧، وينظر : السبعة : ٩٧.

(٤) ينظر للوقوف على ترجمته : التبصرة : ١٢٢، والتيسير : ٩، والإقناع : ١/ ١١٥، وميزان الاعتدال / القسم الثاني : ٣٥٧، ٣٥٨ ، ووفيات الأعيان : ٣/ ٩، وتهذيب التهذيب : ٥/ ٣٨، وغاية النهاية : ١/ ٣٤٦ ، والنشر : ١/ ١٥٥، ١٥٦ ، ولطائف الإشارات : ١/ ٩٦ ، ١٠٢ ، والأعلام : ٤/ ١٢.

عنهم، صار إمام أهل المدينة، وأقرأ الناس بها مدة من الزمن، غلَبَ على قراءته ترك الهمز؛ «وذلك مُتأتٍ من تقدُّمه، وأخذه عن كبار الصحابة وغيرهم، وذلك أن وجود الهمز في قراءة عددٍ من قُرَّاء الحجاز ليس قديمًا ـ كما يرى د. غانم قدوري الحمد ـ وإنَّما اِقتبسوها من قراءة غيرهم من قُرَّاء الأمصار الأخرى، عن طريق الاِختيار »[(١)]، توفي في المدينة سنة (١٣٠هـ)، راوياه في القراءة هما:

– عيسى بن وَرْدَان الحذَّاء، المدني، (ت تقريبًا ١٦٠هـ).

– أبو الربيع: سليمان بن مسلم بن جَمَّاز، المدني، (ت ١٧٠هـ).[(٢)]

٥. **أبو عمرو بن العلاء**: زيَّان بن عمار التميمي المزني البصري، ولد في مكة، ونشأ في البصرة، وقرأ فيها، وفي مكة، والمدينة؛ فليس في القُرّاء أكثر شيوخًا منه. منهم: أنس بن مالك، والحسن البصري، وسعيد بن جُبَير، وعكرمة، ومجاهد، وعاصم بن أبي النَّجود، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعبد الله بن كثير المكي، وعطاء ين رباح، ومحمد بن عبد الرحمن بن مُحَيصن، وحميد بن قيس الأعرج، وأبو جعفر: يزيد بن القعقاع، ويحيى بن يعمر، وغيرهم. وهؤلاء كلهم أخذوا عن الصحابة الأجلاء عن رسول الله ﷺ، وهومن أئمَّة اللغة، والأدب، توفي في الكوفة سنة (١٥٤هـ)، على أرجح الروايات، راوياه في القراءة هما:

ـ حفص بن عمر الدُّوري (أحد راوِيَي الكسائي)، (ت ٢٤٦هـ).

ـ السُّوسِي : صالح بن زياد، (٢٦١هـ).[(٣)]

٦. **حمزة بن حبيب الزيَّات**، وُلِد في الكوفة سنة (٨٠هـ)، أدرك الصحابة

---

(١) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى : ٨٣.

(٢) ينظر للوقوف على ترجمته : وفيات الأعيان : ٥/ ٣١٨، والنشر : ١/ ١٧٨، وغاية النهاية : ٢/ ٣٨٢، ٣٨٤، ولطائف الإشارات : ١/ ٩٧، ١٠٣، والأعلام : ٩/ ٢٤١.

(٣) ينظر للوقوف على ترجمته: التبصرة:١٢٠، والتيسير:٥، ٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٣٥،٤٠، ومراتب النحويين : ١٣، ٢٠، ووفيات الأعيان:٣/ ٤٧٠،٤٦٦، والنشر:١/ ١٣٤،وغاية النهاية:١/ ٢٨٨،٢٩٢، ولطائف الإشارات: ١/ ٩٥، ١٠٣، والأعلام: ٣/ ٧٢.

بالسِّن، ولعلَّه رأى بعضهم، أحد قراء الكوفة المعروفين، قرأ القرآن عرضًا على أجلّة أهل زمانه. منهم: سليمان بن مهران (الأعمش)، عن يحيى بن وثَّاب، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي ﷺ، وعلقمة بن قيس النَّخعي، والأسود بن يزيد النَّخعي، وعُبَيْد بن نَضِيْلَة الخُزاعي، وزِرّ بن حُبَيْش، وأخذ هؤلاء عن ابن مسعود ﷺ، وحُمْران بن أَعْيَن، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وطلحة بن مصرّف، وجعفر بن محمد الصادق، وغيرهم، وإليه صارت الإمامة في القراءة فيها بعد عاصم، والأعمش. فما كان له من قراءة عن الأعمش فهي عن عبد الله بن مسعود، وما كان عن ابن أبي ليلى فهي عن عليّ بن أبي طالب ﷺ، قال عنه عبد الله العِجْلي، (وقيل: سفيان الثوري): «ما قرأ حمزة حَرْفًا من كتاب الله إلاَّ بأثر»- توفي في حلوان- موضع في العراق – سنة (١٥٦هـ)، راوياه في القراءة هما:

ـ خلف بن هشام البَزَّار، القارئ العاشر، (ت٢٢٩هـ).

ـ خَلاَّد بن خالد الكوفي، (ت ٢٢٠هـ).[١]

٧. **نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيم**، الليثي المدني، وُلِدَ سنة (٧٠هـ)، وأصله من أصبهان (أصفهان)، وكان من أشهر من أخذ عنهم قراءته: يزيد بن القعقاع – أبو جعفر –، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت ١١٧هـ)، وشيبة بن نصاح القاضي (ت ١٣٠هـ)، ومسلم بن جُندب الهذلي القاصّ (ت بعد ١١٠هـ، وقيل ١٣٠هـ)، ويزيد بن رومان(ت بعد ١٣٠هـ)، وهؤلاء أخذوا عن أبي هريرة، وأخذ عن ابن عباس، وابن أبي ربيعة. وهذان أخذا عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبي ﷺ. يقول: « أدركت هؤلاء الخمسة، وغيرهم، فنظرت إلى ما اِجتمع عليه اِثنان منهم فأخذته، وما شذَّ فيه واحد تركته؛ حتى ألَّفت هذه القراءة »[٢]، ويقول أيضًا: «قرأتُ على سبعين من

(١) ينظر للوقوف على ترجمته: السبعة: ٧٤،٧٦، والتبصرة: ١٢٣، وتهذيب التهذيب: ٣/ ٢٧، ٢٨، والغاية ١٠٨، والإيضاح ١١٧، ومعرفة القرّاء الكبار: ١/ ٩٣، معجم الأدباء: ١٠/ ٢٩، وغاية النهاية: ١/ ٢٦٣، ولطائف الإشارات: ١/ ٩٦، ١٠٣، والأعلام : ٢/ ٣٠٨.

(٢) السبعة :٩٢.

التابعين »[١]، وعن اِختياراته في القراءة يقول: « تركتُ من قراءة أبي جعفر سبعين حرفًا »[٢]، صار نافع إمام أهل المدينة في الإقراء، وركنَ أهلها إلى اختياراته، وقرؤوا بقراءته، وقد أقرأ الناس نيِّفًا وسبعين سنةً، وصلّى في مسجد النبيّ ﷺ ستين سنةً، قال الإمام مالك عن قراءته: « قراءة أهل المدينة سُنَّةٌ متَّبعةٌ ». وكان الإمام أحمد بن حنبل يفضلها أيضًا، توفي في المدينة المنورة، سنة (١٦٩هـ) حسب أشهر الآراء، راوياه في القراءة هما:

- قالون: عيسى بن مِينا، (ت ٢٢٠هـ).
- وَرْش: عثمان بن سعيد المصري، (ت ١٩٧هـ).[٣]

٨. **الكسائي**: علي بن حمزة، مولى بني أَسَد، النحوي الكوفي، وُلِد في إحدى قرى الكوفة، وقد اُختُلِف في نعته بالكسائي؛ فقيل لتسربله وقت الإحرام بكِساء[٤]. وأرى أن في هذا إساءة له؛ إذ لا يُعقل أن رجلاً مثله يجهل صفة الإحرام، فيتسربل بكساء، فلمَ لا يكون ذلك لأنه كان في أول أمره ـ قبل أن يُستدعى إلى بغداد مؤدِّبًا ـ يبيع الأكسية ؟ فنُسِبَ إلى هذه المهنة وقيل (الكسائي)، كما قيل عن حمزة بن حبيب (الزيَّات)، وعن عاصم بن أبي النَّجود ؛ لاشتغال والده بمهنة (التنجيد)، وكما لُقِّبَ عاصم أيضًا بالحنَّاط، ومثله راويته أبوبكر بن عياش، نسبةً إلى من يبيعُ الحِنْطَة: أي القمح[٥]، وهكذا الحال مع القرّاء الآخرين الذين نُسبوا إلى مهنٍ كانوا يتعاطونها.

قال الكسائي مخبرًا عمن أخذ من الشيوخ: « أدركت أشياخ أهل الكوفة، القُرَّاءَ

(١) السبعة :٩٢.

(٢) معرفة القُرَّاء الكبار: ١/ ٩١.

(٣) ينظر في ترجمته: التبصرة : ١١٧، والتيسير : ٨، ووفيات الأعيان: ٥/ ٣٦٨، وميزان الاعتدال : القسم الرابع : ٢٤٢، وغاية النهاية : ٢/ ٣٣٠، والنشر : ١/ ١١٣، ولطائف الإشارات : ١/ ١٠٠،٩٣، والأعلام : ٨/ ٢١٧، ٢١٨.

(٤) ينظر : لطائف الإشارات :١/ ٩٥.

(٥) لسان العرب : ٣/ ٣٦٠ (حنط) .

الفقهاءَ: ابن أبي ليلى، وأبان بن تغلب، والحجاج بن أرطاة، وعيسى بن عمر الهمداني، وحمزة الزيات»[(١)]. قال عنه أبو عبيد في كتابه (القراءات): « كان الكسائي يتخيَّر القراءات، فأخذ من قراءة حمزة ببعض، وترك بعضًا، وكان من أهل القراءة، وكانت هي عِلْمَه وصناعتَه»[(٢)]. وقال عنه ابن مجاهد: «اختار من قراءة حمزة، وقراءة غيره قراءة متوسطة غير خارجة عن آثار من تقدَّم من الأئمّة»[(٣)]. وقال عنه صاحب الفهرست: « ما خالف فيه الكسائيُّ حمزةَ ؛ فهو بقراءة ابن أبي ليلى، وكان ابن أبي ليلى يقرأ بحرف عليِّ بن أبي طالب ﷺ، وكان الكسائيُّ من قرّاء مدينة السلام (بغداد)، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة بعد حمزة الزيات، قبل أن يُستدعى إلى بغداد، وكان أوّلاً يُقرئ الناسَ بقراءة حمزة، ثمّ اختار لنفسه قراءة فأقرأ بها الناس في خلافة هارون الرشيد ».[(٤)]

يُروَى أنه قرأ مرة أمام حمزة قوله تعالى ﴿ قَالُواْ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ إِنَّآ إِذٗا لَّخَٰسِرُونَ ﴾[يوسف: ١٤] ، بغير همز؛ فقال له حمزة (الذئب) بالهمز. فقال له الكسائي: وكذلك أهمز (الحوت) [الحُؤْتُ]؟ قال: لا. قال: فلِمَ همزت (الذئب)، ولم تهمز (الحوت)، وهذا (فأكلَهُ الذِّئْبُ)، وهذا ﴿ فَٱلۡتَقَمَهُ ٱلۡحُوتُ ﴾[الصافات:١٤٢] ؟ فرفع حمزة بصره إلى خلاَّد؛ فتقدَّم إليه في جماعة فناظروه، فلم يصنعوا شيئًا. فقالوا للكسائي: أَفِدْنا – رحمكَ اللهُ – . فقال لهم: إذا نسبت الرجل إلى (الذِّئب) تقول: (اِستَذأَبَ الرَّجلُ)، ولو قلت: (اِستذابَ الرَّجلُ) لكنت إنّما نسَبْتَهُ إلى الهُزال، فإذا نسَبْتَهُ إلى (الحُوْت) قلت: (اِستَحاتَ الرَّجلُ)، أي: كثُرَ مالُهُ؛ لأنَّ الحُوتَ يَأكلُ كثيرًا، ولا يجوز فيه الهمزُ؛ فلهذه العِلَّة هَمَزَ(الذِّئب)، ولم يَهْمِزْ (الحُوْت)، و(الذِّئْب)

(١) السبعة : ٧٩.

(٢) ينظر: السبعة: ٧٨، ومعرفة القرَّاء الكبار:١/ ١٠٠، وطبقات النحويين : ١٢٧، وغاية النهاية ١/ ٥٣٥.

(٣) السبعة : ٧٨.

(٤) الفهرست : ٤٨.

لا يَسْقُطُ الهمزُ من مُفْرَدِه، ولا من جَمْعِه.

توفي في (رَنْبَوَيْه) إحدى قرى الرَّي، في فارس، حين توجَّه إلى خُرَاسان مع الرشيد هو، ومحمد بن الحسن؛ فقال الرشيد: دفنْتُ الفقهَ، والنَّحو في يوم واحد، وذلك في سنة (١٨٩هـ)، راوياه في القراءة هما :

ـ أبو عمر: حفص بن عمر الدُّوري(أحد راويي أبي عمرو بن العلاء أيضًا)، (ت ٢٤٦هـ).

ـ أبو الحارث : الليث بن خالد المَرْوَزِيّ البغدادي، (ت ٢٤٠هـ)[١].

٩. **يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي**، البصري، وُلد في البصرة سنة (١١٧هـ)، وإليه انتهت رياسة القراءة فيها بعد أبي عمرو، ولم يُفرِّق المحققون بين قراءته وقراءة السبعة، توفي في البصرة سنة (٢٠٥هـ)، راوياه في القراءة هما:

ـ رُوَيْس: محمد بن المتوكِّل، (ت ٢٣٨هـ).

ـ رَوْح بن عبد المؤمن، (ت ٢٣٤، أو٢٣٥هـ).[٢]

١٠. **خلف بن هشام** بن غالب بن غُراب البزّار، الكوفي، له اختيار حسن غير خارج عن الأثر[٣]، وهو الاختيار المنسوب إليه. ينقل ابن مهران عن سلمة بن عاصم (صاحب الفرّاء) قوله: « ما اِعتمدتُ إلاَّ على ما حدّثني به خلف بن هشام البزّار؛ لأنَّه يقرأ كيف أخذَ، وكيف أُدِّيَ [أي : الحرف]»[٤].لم يخرج فيما اِختاره عن قراءة الكوفيين إلاَّ في أمرين، يقول ابن الجزري عنه : « تتبعتُ اِختياراته فلم أرهُ

(١) ينظر للوقوف على ترجمته: التبصرة : ١٢٤ ، والتيسير: ٧ ، والايضاح : ١٢٢، ومراتب النحويين: ٧٤، ٧٥، وإنباه الرواة :٢/ ١٥٦، ٢٧٤، ووفيات الأعيان: ٣/ ٣/ ٢٩٥، ٢٩٧، ومراتب النحويين: ٧٤، ٧٥، وغاية النهاية:١/ ٥٣٥، وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٢، ١٦٤، ولطائف الإشارات : ١/ ٩٧، ١٠٣، والأعلام : ٥/ ٩٣، ٩٤.

(٢) ينظر للوقوف على ترجمته : تهذيب التهذيب : ١١/ ٣٨٢، وطبقات النحويين واللغويين : ٥٤، ووفيات الأعيان : ٦/ ٣٩٠، والنشر : ١/ ١٨٦، ١٨٧، وغاية النهاية : ٢/ ٣٨٦، ٣٩٠، وبغية الوعاة : ٢/ ٣٤٨ ، ولطائف الإشارات : ١/ ٩٧، ١٠٤، والأعلام : ٩/ ٢٥٥.

(٣) الغاية : ١٢٩.

(٤) الغاية : ١٢٩.

يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، بل ولا عن حمزة، والكسائي، وأبي بكر بن عيَّاش، إلاَّ في حرف واحد، وهو قوله تعالى ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، قرأ (حَرَامٌ) بالألف كحفص، والجماعة. وروى عنه أبو العز القلانسي في (الإرشاد): السكت بين السورتين؛ فخالف الكوفيين»[(١)]، توفي في الكوفة سنة (٢٢٩هـ)، راوياه في القراءة هما:

ـ أبو الحسن: إدريس بن عبد الكريم الحدَّاد، (ت ٢٩٢هـ).

ـ أبو يعقوب: إسحاق بن إبراهيم، الورّاق، المعروف بغلام جلاّن، (ت٢٨٦هـ)[(٢)].

ب – أصحابه من غير القُرَّاء العشرة – مُرتَّبون زمنيًّا – :

ومن أبرز أصحاب الاختيار ممَّن هم من غير القُرَّاء العشرة :

١. عبد الله بن قيس، أبو بحرية السكوني الكندي الحمصي، قرأ على الصحابي الجليل معاذ بن جبل، روى عنه اختياره يزيد بن قطيب السكوني الشامي، وليزيد هذا اختيار في القراءة ينسب إليه أيضًا، (ت بعد ٨٠هـ).[(٣)]

٢. عون العقيلي، أخذ القراءة عرضًا عن نصر بن عاصم، (ت ٩٠ هـ).[(٤)]

٣. مجاهد بن جبر ، أبو الحجَّاج المكي ، المفسِّر المعروف، (ت١٠٢هـ).[(٥)]

٤. أبو البلاد النحوي الكوفي، يحيى بن أبي سليم، روى عن الشَّعبي(ت ١٠٥هـ)، وعن نعيم ابن يحيى السعيدي، وكان أكثر اختياره على قياس العربية، كما قال أبو عمرو الداني.[(٦)]

---

(١) النشر : ١/ ١٩١.

(٢) ينظر: الغاية:١٢٩، وتاريخ بغداد: ٨/ ٣٢٢، وغاية الاختصار:١/ ٦٦، ومعرفة القراء الكبار:١/ ٢٠٨، ٢١٠ ، ومصطلح الإشارات :٧٧،وغاية النهاية : ١/ ١٠ ، ١٥٥، ٢٧٢، ٢٧٤ ، والنشر : ١/ ١٨٩، ٢/ ٣٢٤ ، ولطائف الإشارات : ١/ ٩٨ ، ١٠٤.

(٣) غاية النهاية : ١/ ٤٤٢.

(٤) غاية النهاية : ١/ ٦٠٦.

(٥) غاية النهاية: ٢/ ٤١.

(٦) غاية النهاية : ٢/ ٣٤٣، ٣٧٣.

٥. طلحة بن مصرف الأيامي، من أهل همدان، يكنى أبوعبد الله، وأبو محمد الكوفي، روى عنه اختياره في القراءة فياض بن غزوان، وأقرأ به في الرَّي، وأخذه الناس عنه هناك،(ت ١١٢هـ)[١].

٦. فياض بن غزوان الضبي الكوفي، أخذ القراءة عرضًا عن طلحة بن مصرف، وهو الذي روى اختيار طلحة، وأقرأَ به في الرَّي ـ كما أشرنا من قبل ـ واختياره فيه حروف شواذ، وقد رواها عنه طلحة بن سليمان السمَّان[٢].

٧. قتادة بن دعامة السدوسي البصري، المفسِّر، (ت ١١٧هـ)[٣].

٨. ابن مُحَيصِن، محمد بن عبد الرحمن، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، وأعلمهم بالعربية وأقومهم عليها[٤]، غير أنَّهم قرؤوا بقراءة ابن كثير، وتركوا اختياره لما رأوه من الشذوذ، بالخروج على رسم المصحف الشريف، كما يرى ابن الجزري في سبب شذوذ قراءته، واختياره[٥]. في حين يرى ابن مجاهد أن سبب الشذوذ متأتٍ من قيامه باختيار وجوه تتفق مع ما يراه من علم العربية لم تُنقل عن السلف، يقول: «كان لابن مُحَيصِن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع بلده؛ فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير، لِاتِّباعه، (ت١٢٣هـ) »[٦].

٩. جُوَيَّة بن عاتك الكوفي، روى القراءة عن عاصم ، (ت ١٢٧هـ).[٧]

١٠. مَسْلَمَة بن عبد الله الفهري البصري، النحوي، كان مع ابن أبي إسحاق النحوي البصري المعروف، وأبي عمرو بن العلاء النحوي، (ت ١٥٤هـ).[٨]

---

(١) ينظر : الفهرست : ٤٩، وغاية النهاية: ١/ ٣٤٣.

(٢) غاية النهاية : ١/ ٣٤٣، و٢/ ٣.

(٣) غاية النهاية : ٢/ ٢٥.

(٤) ينظر: جمال القُرَّاء : ٢/ ٣٤٣.

(٥) غاية النهاية : ٢/ ١٦٧.

(٦) غاية النهاية : ٢/ ١٦٧، ولطائف الإشارات : ١/ ٩٨.

(٧) غاية النهاية : ٣/ ١٩٩.

(٨) غاية النهاية : ٢/ ٢٩٨ .

١١. يحيى بن الحارث الذِّمَاري الدمشقي، تتلمذ على عبد الله بن عامر (قارئ الشام المعروف) له اختيار خالف فيه ابن عامر، رواه عنه عمر بن عبد الواحد الدمشقي، (ت ١٤٥هـ).[١]

١٢. عيسى بن عمر الثقفي، النحوي البصري، جاءت اختياراته مفارقة للعامة من القرّاء، ومستنكرة من الناس؛ لقيامها على قياس العربية، قال أبو عبيد: « وكان عيسى بن عمر عالمًا بالنحو، غير أن له اختيارًا في القراءة على مذهب العربية، يفارق فيه العامة، ويستنكره الناس »[٢]، (ت ١٤٩هـ).[٣]

١٣. محمد بن عبد الرحمن السَّمَيْفَع اليماني، أصله من اليمن، وسكن البصرة في آخر أيامه، له اختيارٌ يوسم بالشذوذ، لخروجه عن المشهور؛ لما فيه من نظر في السَّند، ممّا جعل قراءته ضعيفة، كما ذكر ابن الجزري، عل الرغم من أنّ الحافظ أبو العلاء العطار، صاحب (غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار)، (ت ٥٦٩هـ) قد أحسن في توجيهها في كتابه (مُفرَدات القُرَّاء) الذي ذكر فيه (مُفرَدة ابن السَّمَيْفَع) إلى جانب مفردات قراء آخرين، وهو كتاب لم يصل إلينا فيما نعلم[٤]، وقد روى عنه اختياره إسماعيل بن مسلم المخزومي (ت ١٦٠هـ).[٥]

١٤. إبراهيم بن أبي عبلة الشامي، له اختيار خالف فيه العامة (ت١٥٢هـ).[٦]

١٥. أبو السَّمَّال البصري، قَعْنَبٌ بن أبي قَعْنَب [الرَّجُل الصَّلْبُ الشديد] ، له اختيار شاذٌ خالف فيه العامة، رواه عنه أبوزيد الأنصاري المتوفى (٢١٥هـ).[٧]

---

(١) غاية النهاية : ٢/ ٣٦٧، ١٠/ ٥٩٤.

(٢) جمال القراء : ٢/ ٤٣١.

(٣) غاية النهاية : ١/ ٦١٣.

(٤) ينظر: الفهرست: ٤٩، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٢ ، وغاية النهاية: ١/ ٢٠٤، وطبقات المفسرين : ١/ ١٢٩، ومعجم المؤلفين: ٣/ ١٩٧.

(٥) غاية النهاية : ١/ ١٦٩، و٢/ ٤٩.

(٦) غاية النهاية : ١/ ١٩.

(٧) غاية النهاية : ٢/ ٢٧.

١٦. نعيم بن ميسرة الكوفي النحوي، له اختيارٌ في القراءة شاذٌّ، (ت١٧٤هـ).[١]

١٧. العباس بن الفضل، أبو الفضل الأنصاري البصري، روى عنه اختياره في القراءة عبد الرحمن بن عبيد بن واقد البغدادي المُؤَدِّب، (ت ١٨٦هـ).[٢]

١٨. محمد بن الحسن أبي سارة، أبو جعفر الرُّؤاسي الكوفي النحوي،(ت ١٩٠هـ)، روى الحروف عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه الكسائي.[٣]

١٩. عثمان بن سعيد المصري، الملقب بـ (ورش)، أحد رواة قراءة نافع، له اختيار خالف فيه نافعًا، (ت ١٩٧هـ).[٤]

٢٠. أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري، له اختيار اقتفى فيه الأثر، رواه عنه محمد بن يحيى القطعي، (ت ٢٠٠هـ).[٥]

٢١. يحيى بن مبارك، اليزيدي؛ لاتصاله بيزيد بن منصور (خال الخليفة العباسي المهدي) يُؤَدِّب ولده، بصري، نحوي، مقرئ، أخذ القراءة عن أبي عمرو، وخلفه بالقيام بها، له اختيار خالف فيه أبا عمرو في حروف يسيرة، (ت ٢٠٢هـ).[٦]

٢٢. أبو حيوة الحضرمي الحمصي، شريح بن يزيد، له قراءة شاذة، وقد روى عنه اختياره، ودوَّنه محمد بن عمرو الحمصي المُؤَذِّن، (ت ٢٠٣هـ).[٧]

٢٣. عبد الله بن يزيد، أبوعبد الرحمن القرشي، روى الحروف عن نافع، وعن البصريين، روى عنه اختياره ابنه محمد ، (ت ٢٢٠هـ).[٨]

---

(١) غاية النهاية : ٢/ ٣٤٢.

(٢) غاية النهاية : ١/ ٣٥٣، ٣٨١، ٤٨٩ .

(٣) غاية النهاية : ٢/ ١١٦ .

(٤) غاية النهاية : ١/ ٥٠٢.

(٥) غاية النهاية : ١/ ١٧٢.

(٦) معرفة القراء الكبار : ١/ ١٢٥، وغاية النهاية: ٢/ ٣٧٥، وبغية الوعاة : ٢/ ٤٣٠ ، ولطائف الإشارات : ١/ ٩٨.

(٧) غاية النهاية : ١/ ٢٣٥، و٢/ ٢٢٠.

(٨) غاية النهاية : ١/ ٤٦٣، و٢/ ١٨٨.

٢٤. الغاز بن قيس الأندلسي، من تلاميذ نافع، عرض عليه القرآن، وضبط عنه اختياره.[١]

٢٥. محمد بن سعيد بن عمران، الكوفي الضرير، له اختيار معروف، اختار فيه من رواية خلف بن هشام البزار (ت ٢٢٩هـ)، وخلاّد بن خالد الأحول (ت ٢٢٠هـ) رواية يقرئ بها.[٢]

٢٦. محمد بن سعدان الكوفي، النحوي الضرير، لم يخالف المشهور من القراءة في اختياره، (ت ٢٣١هـ).[٣]

٢٧. أحمد بن حنبل، روى عنه اختياره ابنه عبد الله، وعنه أخذه أحمد بن جعفر القطيعي، (ت ٢٤١هـ).[٤]

٢٨. أبو عُبَيد، القاسم بن سلاّم، الهروي، البغدادي، له اختيار وافق فيه العربية، والأثر [٥]، وقد دوَّنه في كتابه الذي ألَّفه في القراءات، وهو كتاب لم يصل إلينا، وقد ذكره المفهرسون في كتبهم[٦]، وممن نقل عنه اختياره هذا في كتبهم أحمد بن أبي عمر الأندرابي في كتابه (الإيضاح في القراءات العشر، واختيار أبي عبيد، وأبي حاتم)، وقد نقل عنه الضوابط التي بموجبها قام بالاختيار: « إنَّما تَوَخَّيْنا في جميع ما اخترناه من القراءات أكثرَها من القَرَأَة أهلاً، وأعرَبها في كلام العرب لغةً، وأصحَّها في التأويل مذهبًا، بمَبْلغِ عِلمنا، واجتهادِ رَأْينا»[٧]، وهي ضوابط لم يخرج عنها أصحاب الاختيارات كثيرًا فيما قاموا به، (ت ٢٤٤هـ).[٨]

---

(١) غاية النهاية : ٢/ ٣٣٣.

(٢) غاية النهاية : ٢/ ١٤٤.

(٣) غاية النهاية : ٢/ ١٤٣.

(٤) غاية النهاية : ١/ ٤٣، ١١٢، ٥٧٣.

(٥) غاية النهاية : ٢/ ١٨٨.

(٦) ينظر للوقوف على مجمل ما قيل عن كتاب أبي عبيد هذا بحث: (أبو عبيد، وجهوده في دراسة القراءات).

(٧) الإيضاح : ٣٨٧.

(٨) غاية النهاية : ٢/ ١٨.

٢٩. أبوعبد الله التيمي الأصبهاني (الأصفهاني)، محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين، له اختياران، روى عنه الأول منهما محمد بن عصام الأصبهاني، وروى ثانيهما كلٌّ من: محمد بن أحمد الشعيري، وإبراهيم بن أحمد الأصبهاني[١]، وذكر أنه صنف كتابًا في القراءات سمَّاه (الجامع في القراءات)، وهو كتاب لم يصل إلينا، (ت ٢٥٣هـ).[٢]

٣٠. أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان البصري، المعروف، من علماء البصرة في النحو، والقراءة، واللغة، والعروض، يرى ابن الجزري أنه أول من صنَّف في القراءات، وله اختيار لم يخالف فيه المشهور في السبعة إلاَّ في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠] ، حيث قرأها أبو حاتم (تعملون) بتاء الخطاب[٣]، وممن روى عنه اختياره هذا ابنُ الجزري نفسُه، فضلاً على رواة آخرين[٤]، وقد نقل الأندرابي اختيار أبي حاتم في كتابه (الإيضاح) إلى جانب اختيار أبي عبيد، وقال عنه : « كان عالمًا بوجوه القراءات، بصيرًا بالنحو، والعربية، واختلاف اللغات، اختار لنفسه اختيارًا حسنًا، اِتَّبع فيه الأثر، والنَّظر، وما صحَّ عنده في الخبر عن النبي ﷺ ، وعن الصحابة، والتابعين »[٥]، وذكر ابن الجزري أن أحمد بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت ٦٩٩هـ) حدَّث باختيار أبي حاتم من كتاب (الغاية في القراءات العشر)، لابن مهران (ت ٣٨١هـ)؛ وذلك أن ابن مهران قد تفرّد عن غيره بأنه قد روى اختيار أبي حاتم في كتابه، وأشار إلى ذلك بقوله (سهل)[٦]، (ت ٢٥٥هـ).[٧]

---

(١) غاية النهاية : ١/ ٩، و٢/ ٦١، ١٩٧.

(٢) غاية النهاية : ٢/ ٢٢٣.

(٣) غاية النهاية : ١/ ٣٢٠.

(٤) ينظر : غاية النهاية :١/ ٤٢٩، و٢/ ١٤٨، ٢٩٤، ٣٩٤.

(٥) الإيضاح : ٣٩١.

(٦) ينظر : الغاية : ١٢٨.

(٧) ينظر : معرفة القراء الكبار : ١/ ١٧٩، والإيضاح : ١٥١، وغاية النهاية : ١/ ٣٢٠.

٣١. محمد بن جرير الطبري، أبو جعفر، صاحب التفسير المعروف (جامع البيان عن تأويل آي البيان)، (ت ٣١٠هـ)، له أيضًا كتاب (الجامع في القراءات) ضمَّنه اختياره في القراءات، كما صرّح بذلك في تفسيره حين تحدّث عن القراءات في قوله تعالى ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، يقول: «وقد استقصينا حكاية الرواية عمَّن رُوِيَ عنه في ذلك قراءة في كتاب القراءات، وأخبرنا بالذي نختار من القراءة فيه، والعلة الموجبة صحة ما اخترنا من القراءة فيه؛ فكرهنا إعادة ذلك في هذا الموضع، إذ كان الذي قصدنا له في كتابنا هذا (البيان عن وجوه تأويل آي القرآن) دون وجوه قراءتها»[(١)]. فهو يعني أنه سيفصِّل القول عن القراءات في كتابه (الجامع في القراءات) الذي عناه بقوله (كتاب القراءات).

٣٢. أبو عمران الرَّقي الضرير، موسى بن جرير، أخذ القراءة عن أبي شعيب السُّوسي، وكان له اختيارات خالفه فيها، وكان يعتمد في اختياراته على ما قرأ في العربية؛ لذا عُدَّ من أصحاب الشَّواذ، (ت ٣١٦هـ).[(٢)]

٣٣. ابن شَنَبُوذ، أبو الحسن البغدادي، محمد بن أحمد بن أيوب بن الصَّلْت البغدادي، روى قراءات كثيرة، وله كتب مصنّفة في ذلك، وكان يناوئ أبا بكر بنَ مجاهد، وكان ديِّنًا، فيه سَلامة وحُمْق، وكان يرى جواز القراءة بما صحَّ سنده، وإن خالف رسم المصحف، وذلك قبل أن يُستتَاب بحضرة الوزير ابن مقلة، وقد روى له شيئًا من اختياراته صاحب الفهرست، (ت ٣٢٨هـ).[(٣)]

٣٤. ابن مِقْسَم، أبوبكر البغدادي العطار، محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَم، أحد القُرَّاء بمدينة السلام، كان من أحفظ الناس لنحو الكوفيين، وأعرفهم

(١) تفسير الطبري : ١/ ٦٥.

(٢) غاية النهاية : ٢/ ٣١٧.

(٣) ينظر: الفهرست : ٥٠، والمنتظم : ٦/ ٣٠٧، ٣٠٨، ووفيات الأعيان : ٢/ ٢٩٩، ومعرفة القراء الكبار : ١/ ٢٢٣، وغاية النهاية : ٢/ ٥٤، ولطائف الإشارات : ١/ ١٠٥.

بالقراءات، وكان عالمًا باللغة والشعر، سمع من ثعلب، له عدد من الكتب ذكرها صاحب الفِهْرِست[١]، لكنه زعم أنَّ كل ما صحَّ عنده في العربية من القرآن، ويوافق خطَّ المُصحَف؛ فقراءتُه جائزة في الصلاة وغيرها، وإن لم يكن لها سَنَدٌ؛ فكان في ذلك مخالفًا الإجماع. وحجته في ذلك كما نقلها الخطيب البغدادي عن كتاب (البيان) لأبي طاهر بن أبي هاشم، تلميذ ابن مجاهد، أنه (لَّما كان لخَلَف بن هشام، وأبي عبيد : القاسم بن سلاَّم، وابن سعدان أن يختاروا، وكان ذلك لهم مباحًا غير مُنكر؛ كان ذلك لي أيضًا مُباحًا غير مُستنكر)[٢]. إلاَّ أنه قد رُدَّ عليه في ذلك وفق منطقه الذي ساقه، يقول أبوطاهر بن أبي هاشم: (فلوكان هذا حَذَا حَذْوَهم فيما اختاروه، وسلك طريقًا كطريقهم؛ كان ذلك مُباحًا له ولغيره غير مُستنكر؛ وذلك أنَّ خلفًا ترك حروفًا من حروف حمزة، واختار أن يقرأ على مذهب نافع. وأمّا أبو عبيد، وابن سعدان فلم يتجاوز واحدٌ منهما قراءة أئمَّة الأمصار، ولوكان نَحَا نَحوهم كان مُسوَّغًا لذلك غير ممنوعٍ منه، ولا معيبٍ عليه. بَلْ إنّما كان النكير عليه شُذُوذَه عمَّا عليه الأئمَّة الذين هم الحُجَّة فيما جاؤوا به مجتمعين، ومختلفين)[٣]. وقد أنكر العلماء عليه اختياره، وألَّف ابن دَرَسْتَوِيْهِ (ت ٣٤٦هـ) في ذلك كتابًا سمَّاه (الردّ على ابن مِقْسَم في اختياره)[٤]، وكان هذا قبل أن يُستَتَاب، ويعلن تراجعه عن ذلك كما ذكر الخطيب البغدادي، (ت ٣٥٤هـ).[٥]

(١) ينظر : الفهرست : ٥٢ ، ومعرفة القراء الكبار: ١/ ٢٤٨، وتاريخ بغداد : ٢/ ٢٠٦.

(٢) تاريخ بغداد : ٢/ ٢٠٦.

(٣) تاريخ بغداد : ٢/ ٢٠٦.

(٤) الفهرست : ٨٧.

(٥) تاريخ بغداد : ٢/ ٢٠٦.

نظرات في ضوابطه

إنَّنا ونحن بصدد الحديث عن ضوابط الاِختيار لدى هؤلاء القرَّاء، بحاجة إلى أن نذكِّر بأمرين اثنين:

- **أولهما** :

أنَّ الضوابط التي سعى هؤلاء القرَّاء إلى وجودها في اِختياراتهم في هذه الفترة الزمنية، هي ضوابط من المفترض أن نقف عليها من خلال النصوص المروِيَّة عنهم، أو المستنبطة من الحروف التي وقع عليها اِختيارهم.

وهذه الضوابط لم تكن موضع اتفاق عندهم؛ بدليل اِختلاف قراءاته، وتصنيفها بين مقبولة، وشاذة، واِختلاف نظرتهم إلى الضابط الذي تُعرَف بموجبه القراءات الشاذة، أو أنَّ سعيهم كان متباينًا، فمنهم المجتهد صاحب الهمّة الذي أكدَّ نفسه، وأتعبها في تحقُّق الشروط المُثلى للوصول إلى الحرف المُختار، ومنهم من رضي بما هو دون ذلك، أو أنهم لم يدركوا أهمية الأمر الذي أقدم عليه الخليفة عثمان بن عفان ﷺ، عندما قام بجمع الأمة على مصحف واحد متفق عليه، وفق العَرْضَة الأخيرة، التي تمثل خلاصة ما استقر عليه حال القرآن الكريم بعد نزوله مُنَجَّمًا على مدى ثلاث وعشرين سنة: من حيث الأحكام الشرعية، وتغليب المصالح العليا للأمة؛ بلمِّ شتاتها على واقع لغوي يتجاوز الخصوصياتِ الضيقةَ ، المُشَرذِمةَ لُحْمَتها، المُضيِّعةَ هيبتَها.

[صحة السند عند أصحاب الاختيارات]

هذا، وإنَّ أصحاب الاِختيارات من القراء الذين بلغ عددهم حتى عصر ابن مجاهد ـ وهو العصر الذي خُتم به عصر الاِختيار على مستوى القُرَّاء ـ**(١٨٥)** قارئًا[1]، قد كان معيار الاختيار عندهم غير مُتَّفقٍ عليه؛ فمنهم من جعل من صحة

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار (الطبقة الثامنة) :١/ ٢١٦. عدد الصحابة من هؤلاء (١١) قارئًا ؛ فيتبقى (١٧٤) قارئًا ممَّن جاء بعدهم ، وليس كلٌّ من ذكر في هؤلاء من أصحاب الاِختيارات ، وقد وقفنا فيما سبق على طائفة كبيرة من أسمائهم .

السَّنَد في تلك المرحلة رُكنًا أساسيًّا في الحرف المُختار؛ في حين أن طائفةً منهم جعلت من كثرة القُرَّاء في الحرف، والعلو في درجاته، فضلاً على وجاهته في اللغة أساسًا في ذلك؛ ولذلك نراهم يتفاوتون في علو أسانيد اِختياراتهم، وقوة وجهها في العربية، وهذا الذي جعل العلماء، والمصنِّفين يُقدِّمون حرفًا على آخر، يقول أبو عُبَيد القاسم بن سلاَّم – فيما ينقله الأندرابي – : « إنَّما تَوَخَّيْنا في جميع ما اِخترناه من القراءات أكثرَها من القَرَأَة أَهلاً، وأَعرَبَها في كلام العرب لغةً، وأصحَّها في التأويل مذهبًا؛ بمبلغ علمنا، واِجتهاد رأينا » [(١)]. وينقل ابن مهران عن سَلَمَة بن عاصم (صاحب الفرّاء) قوله: « ما اِعتمدتُ إلاَّ على ما حدّثني به خلف بن هشام البزّار؛ لأنَّه يقرأ كيف أخذَ، وكيف أُدِّيَ [أي : الحرف]»[(٢)]. فهو قد « اِختار اِختيارًا حسنًا غير خارج عن الأَثَر » [(٣)]، ويقول ابن الجزري عنه: « تتبعتُ اِختياراته فلم أرهُ يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، بل ولا عن حمزة، والكسائي، وأبي بكر بن عياش، إلاَّ في حرف واحد، وهو قوله تعالى ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٥] ، قرأ (حَرَامٌ) بالألف كحفص، والجماعة، وروى عنه أبو العز القلانسي في (الإرشاد): السكت بين السورتين؛ فخالف الكوفيين ».[(٤)]

ويصف ابنُ الجزري – أيضًا – اِختيارَ أبي عُبَيد بأنَّه « اِختيارٌ وَافقَ فيه العربيةَ، والأَثَر »[(٥)]، وهذا الذي قام به أبو عُبيد يشاطره فيه معاصره أبو حاتم السجستاني؛ فهما لم يجعلا « الاِختيار بناءً على عدد القراءات المحلية، وعدد القُرَّاء فقط. وإنَّما يَتِمُّ بصفةٍ أكثر؛ بناءً على قيمة هذه القراءات، ومكانة قُرَّائها»[(٦)]. وكذلك الحال مع

(١) الإيضاح : ٣٨٧.
(٢) الغاية : ١٢٩.
(٣) الغاية : ١٢٩.
(٤) النشر : ١/ ١٩١.
(٥) ينظر : غاية النهاية : ٢/ ١٨.
(٦) تاريخ التراث العربي : ١/ ١ / ٢٩.

أيوب المتوكل الأنصاري، ومحمد بن سعدان، اللَّذَين اِتَّبعا الأَثَرَ في اختيارهما، ولم يخالفا المشهور من القراءة.

ويروي ابن مجاهد من النصوص ما يوقفنا على مدى الدِّقة التي يتصف بها هؤلاء القرَّاء، يقول: « حدثني أحمد بن محمد بن بكر، عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: (يشاءون) بالياء، في قوله تعالى ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٣٠] ، قال هشام: هذا خطأ، (تشاءون) أصوب. قال خُلَيد لأيوب القارئ: أنت في هذا واهمٌ. يعني (تشاءون)، قال: والله إني لأُثبتها كما أُثبِتُ أنك عتبة بن حمَّاد»[(١)]، و « حدَّث نصر بن علي الجهضمي، قال: أخبرنا الأصمعي، قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لولا أنَّه ليس لي أن أقرأ إلاَّ بما قد قُرِئ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا»[(٢)]، وروي عنه أيضًا: «حدَّث ابن أخي الأصمعي عن عمّه، قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء ﴿وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الصافات: ١١٣]، في موضع﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴾ [الصافات: ١٠٨]، أيُعرفُ هذا ؟ فقال: ما يُعرف إلاَّ أن يُسمع من المشايخ الأولين. قال: وقال أبو عمرو: إنما نحن فيمن مضى كبَقْلٍ في أصول نَخْلٍ طِوَالٍ ». [(٣)]

وها هو كان لا يُميل الألف في (فاعِل) إذا كانت الراء في موضع العين من الفعل، مثل قوله ﴿هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾ [ص: ٤٢]، إلاَّ أنَّه قد روى عنه محبوبُ بن الحسن، وعباس، والأصمعي ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾ [البقرة : ١٦٧] ، مُمَالةً ، ولم يَروِها غيرُهم. وهذا خلاف ما عليه العامة من أصحابه [من منع إمالة الخاء لاستعلائها][(٤)] ؛ وذلك أنَّ الأمر لا يُحمل على القياس في القراءة، ولوكان كذلك

(١) السبعة : ٦٦٥.

(٢) السبعة : ٤٨، وينظر : النشر : ١/ ١٧.

(٣) السبعة : ٤٨. لقد وفاه ابن مجاهد الأمر حقه حين قال عنه : «كان لا يَقرأُ بما لم يَتَقَدَّمْهُ فيه أَحدٌ».

(٤) جاء النص في السبعة: «وهذا خلاف ما عليه العامة من أصحابه، مع فتح إمالة الخاء لاستعلائها».=

لَلَزِمَ مَنْ أمالَ ﴿فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة:٤٠]،و﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾ [البقرة:١٦٧] ، أن يُميلَ ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤]، ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾ [التوبة:٦٠] ، فهي حروف تشترك في أنَّ الألف فيها مسبوقة بأصواتٍ من صفاتها الاستعلاء، وهوما لم يُروعنه أنه أماله بشكل عام، ما عدا الحروف المنصوص على إمالتها، ممَّا يعني أنَّ الأمر ليس محمولاً على القياس وحده، بقدر ما هو محمول على الأثر، والرواية [(١)]، «فلا ينبغي لذي لُبٍّ أن يتجاوز ما مضتْ عليه الأئمَّة والسَّلفُ بوجهٍ يراه جائزًا في العربية، أو ممَّا قرأ به قارئٌ غيرُ مُجمَعٍ عليه ».[(٢)]

ويروي خلف بن هشام الأسدي (ت ٢٢٩هـ) نصًا عن الكسائي يبيِّن فيه أنَّ العبرة عنده هي صحةُ الرواية، وقوتها؛ فإذا ما صحَّ وجه القراءة في العربية، فإنَّ القراءة تُقبلُ عنده، ويبقى الفيصلُ في الموضوع هو قوّة الرواية، وصحّتها، وذلك أن القرآن كغيره من النصوص، المعوَّل فيه على الرواية. يقول: « كان الكسائي إذا كان شعبان وُضِع له منبرٌ، فقرأ هو على الناس في كلِّ يومٍ نِصْفَ سُبْعٍ، يختم ختمتين في شعبان، وكنت أجلس أسفل المنبر، فقرأ يومًا في سورة الكهف ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، فنصب (أكثر) فعلمت أنه قد وقع فيه، فلمَّا فرغ أقبل الناس يسألونه عن (أكثر) لِمَ نصبَهُ؟ فَثُرْتُ في وجوههم: إنه أراد في فتحه (أقلَّ) في ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]. فقال الكسائي: (أكثرُ) – بالرفع- فمحوه من كتبهم، ثم قال لي : يكون أحدٌ من بعدي يسلمُ من اللحن؟ قال: قلتُ: لا، إنَّما إذا لم تسلم منه أنت فلم يَسْلَمْ منه أحدٌ بعدَك؛ قرأْتَ القرآن صغيرًا، وأَقرأْتَ الناسَ كبيرًا، وطَلَبْتَ الآثارَ فيه، والنحو ».[(٣)]

=والصواب فيما أرى ما أثبتناه ؛ لأنَّ العبارة كما هي لا يستقيم معناها مع بيان سبب ترك الإمالة في **(بخارجين)** بسبب الاستعلاء في الخاء .

(١) ينظر : السبعة : ١٥٠.

(٢) السبعة : ٨٧ .

(٣) إنباه الرواة :٢/ ٢٦٢.

لقد كان بوسع الكسائي، وهو الضَّليعُ في العربية أن يجد وجهًا لقراءة النصب؛ إلاَّ أن القراءة أَثَرٌ، وسُنَّةٌ [1]، ولا يملكُ المَرءُ إزاءَها أنْ يُعمِلَ ذهنه، ويقرأ بحرفٍ يأخذُ به من باب القياس على غرار ما يُعمَلُ به في اللغة، أو الفقه.

ومن ذلك ما يذكره ابن منظور عن قوله تعالى ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢]، وقرئ (سَكْرى، وما هم بسَكْرى)، ولم يقرأ أحدٌ من القُرَّاء (سَكَارَى)بفتح السين، وهي لغةٌ، ولا تجوز القراءةُ بها؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ. [2]

وإنَّ وَقْفةً على القراءات التي جاءت فيها (ما) النافية العاملة عمل (ليس) تجعلنا نستجلي موقف القرَّاء من الرواية، بغض النظر عن اللهجات البيئية التي ينتمون إليها، أو الآراء اللغوية والنحوية التي يَرَوْنها:

- قرأ عاصم في رواية المفضل عنه ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب [3]، وقرأ عبد الله بن مسعود (بأمَّهاتهم) بزيادة الباء [4].
- قرأ الجمهور ﴿مَاهَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١]، بالنصب، وقرأ ابن مسعود (بشرٌ) بالرفع. [5]

فابن مسعود كان يذهب إلى الرفع، وهي لهجة تميمية تهمل (ما)، أو مع الباء، وهي اللهجة الحجازية الباقية، وجاءت قراءة عاصم - في رواية- بالرفع موافقة اللهجة التميمية، وقرأ موافقًا الجمهور بالنصب، وفي ذلك موافقة للهجة الحجازية القُدْمَى [6]، وهومن البيئة الكوفية، والنحاة الكوفيون ينكرون إعمال (ما)، ويَرَوْنَ

(١) ينظر : السبعة : ٥٢ (روي عن زيد بن ثابت عن أبيه ، قال : القراءة سُنَّةٌ) ، و(عن يعقوب ، قال : سمعنا أشياخنا يقولون : إنَّ قراءة القرآن سُنَّة ، يأخذها الآخر عن الأول) .وهناك مرويات أخرى حول هذا المعنى في الصفحة نفسها .

(٢) لسان العرب : ٥/ ٣٠٥ (سكر) .

(٣) السبعة :٦٢٨.

(٤) قراءة عبد الله بن مسعود :١٦٣.

(٥) البحر المحيط : ٥/ ٣٠٤، وقراءة ابن مسعود :١١٦.

(٦) ينقل أبو حيان عن الزمخشري أن إعمال (ما) عمل (ليس) هو اللغة الحجازية القُدْمَى، وبها جاء القرآن=

أن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان عليه قبل دخولها، وأن المنصوب بعدها جاء على إسقاط الباء؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلاَّ بالباء، فإذا حذفوها عوَّضوا منها النصب، كما هو معهود عند حذف حرف الجر، ولِيُفرِّقوا بين الخبر المقدَّر فيه الباء وغيره(١). ومع ذلك نجد عَلَمَهم، وشيخ مدرستهم (الكسائي) يخرج عن هذا الذي يَرَوْنه، ويقرأ هو، وقرَّاء الكوفة الآخرون بالنصب، بما يُفَسَّرُ تفسيرًا لا لَبْسَ فيه بمخالفة مذهبهم النحوي الذي يقولون بموجبه بإهمال (ما) حملاً على لهجة تميم في ذلك، وما ذاك إلاَّ لأن الأمر لا يعدو كونها رواية متصلة بسند، في حين أن ما يرَوْنه رأيٌّ يحتمل الخلاف، والروايةُ أحقُّ أن تُتَّبَع.

لقد بلغ تمسّك العلماء، وأهل القراءة بالأثر حدًّا جعل بعضهم يعزف عن اختيار حرف يُنسب إليه؛ بل اِكتفى بمتابعة شيوخه حَذْو القُذَّة بالقُذَّة. يقول أبوطاهر بن أبي هشام (تلميذ ابن مجاهد، ت ٣٤٩هـ): « سألَ رجلٌ ابنَ مجاهد: لِمَ لا يختار الشيخُ حرفًا يَحمِلُ عليه؟ فقال: نحن أحوجُ إلى أن نُعمِلَ أنفسَنا في حفظ ما مضى عليه أئمّتُنا أحوجَ منَّا إلى اِختيار حرفٍ يَقرأُ به مَنْ بعدنا ».(٢)

لِنرى – تسامحًا – أن المراد بظاهر الأحرف السبعة لغات العرب – كما يقول

=الكريم ، وأنها قال (القُدْمَى) ؛ لأن الكثير في لغة الحجاز إنما هوجر الخبر بالباء ، فتقول: ما زيدٌ بقائمٍ. وعليه أكثر ما جاء في القرآن الكريم ، وأمَّا نصب الخبر فمن لغة الحجازيين القديمة حتى إن النحويين لم يجدوا غير شاهد واحدٍ على نصب الخبر ، وهو قول الشاعر:

أبناؤهـــا مُتكنِّفـــون أبـــاهم حَنِقُـــو الصُّـــدور ومـــا هُـــمْ أولادَهـــا

وبذلك تكون (ما) قد تدرجت في عملها ، فمن النصب في الخبر، إلى الإهمال ، أو اقتران الخبر بالباء، وهو الأكثر. ومعنى ذلك أن اللغة المشتركة لم تأخذ بلهجة الحجازيين الحالية في إعمال (ما)، بل أحيت لهجتهم القُدْمَى التي تنصب فيها (ما) الخبر، وهذا بعض من فضل القرآن على العربية، وسرٌّ من أسرار إعجازه . ينظر: البحر المحيط :٥/ ٣٠٤، واللهجات العربية في القراءات القرآنية :١٧٩.

(١) ينظر بشأن الخلاف النحوي حول إعمال (ما): الكتاب :١/ ٢١، وهمع الهوامع:١/ ١٢٣، واللهجات العربية في القراءات القرآنية:١٧٨.

(٢) معرفة القراء الكبار : ١/ ٢١٧.

البغوي-، وهو أن يقرأ كلُّ قوم من العرب بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم من الإدغام، والإظهار، والإمالة، والتفخيم، والإشمام، والإتمام، والهمز، والتليين، وغير ذلك من وجوه اللغات، ولكن ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كلُّ فريق بما شاء ممَّا يوافق لغته من غير توقيف، بل هذه الحروف كلُّها منصوصٌ عليها بالرواية، وكلُّها كلامُ الله ﷻ، نزل بها جبريل على النبي ﷺ [1]، فإذا ما سمحت لهم ظاهرة الِاختيارُ في القراءة بأخذ وُجوهٍ من القراءة تتناسب والعادات اللغوية السائدة في مجتمعاتهم، وما يترجّح لديهم منها؛ فإنَّ ذلك مشروط بما يأخذونه عن شيوخهم منقولاً بالأثر والرواية المسندة إلى النبي ﷺ.[2]

يقول ابن مجاهد: « وكان علي بن حمزة (الكسائي) قد قرأ على حمزة، ونظرَ في وجوه القراءات، وكانت العربيةُ علمَه وصناعتَه، واِختارَ من قراءة حمزة، وقراءة غيره قراءةً متوسطةً غيرَ خارجة عن آثار من تقدَّم من الأئمة»[3]. وينقل ابن الأنباري عن أبي عبيد، القاسم بن سلاَّم الضوابط التي يقف عندها في اِختياره، وذلك حين حديثه عمَّا يختاره بشأن الوقوف على هاء السَّكْت: « والِاختيار عندي في هذا الباب كلِّه الوقوفُ عليها بالهاء بالتعمُّد لذلك؛ لأنها إنْ أُدرِجَت في القراءة مع إثبات الهاء؛ كان خروجًا من كلام العرب. وإنْ حُذِفَت في الوصل؛ كان خلاف الكِتاب [أي: المصحف العثماني الشريف]. فإذا صار قارئُها إلى السَّكْت عندها على ثبوت الهاءات؛ اِجتمعت له المعاني الثلاثة ، من أن يكون:

١- مُصِيبًا في العربية.

٢- مُوافِقًا للخطّ.

---

(١) ينظر : المرشد الوجيز : ١٣٤.

(٢) ينظر : أبحاث في علوم القرآن :٤٣.

(٣) السبعة : ٧٨ .

٣- غيرَ خارجٍ عن قراءة القُرَّاء ».[١]

[القراءة وفقًا للعربية من غير سند]

في حين ذهبت طائفةٌ من القُرَّاء إلى اِختيار حروف على قياس العربية، وما صحَّ عندهم في اللغة، منهم: يحيى بن أبي سليم (أبو البلاد النحوي الكوفي)، وعيسى بن عمر، وأبو عمران الرَّقي (موسى بن جرير)، وابن مِقْسَم، الذي يعدُّ المثال الصارخ في هذا الباب؛ فهو يرى ـ كما تذكر الروايات ـ أنَّ كلَّ ما صحَّ وجهُه في العربية، ووافق رسم المُصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، وإن لم يكن له سندٌ[٢]؛ فأدَّى به ذلك إلى أن يقرأ بحروف تخالف إجماع القرّاء، والرُّواة مُستخرِجًا لها وجوهًا من اللغة، من ذلك ما ذكره ياقوت في ترجمته، من أنَّه كان يقرأ(خلصُوا نُجباءَ) في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ﴾ [يوسف:٨٠] ، وهي -كما قال ياقوت - قراءة بعيدة عن المعنى؛ إذْ لا وجه لذكر نَجَابة إخوة يوسف عند يَأْسهم منه أن يُجيبهم إلى ما سألوه يأْسًا كاملاً. في حين أن الوجه في ذلك (نَجِيًّا)، من المناجاة، أي: أنهم انفردوا يتناجون ويتشاورون. يقول ياقوت: « وله كثيرٌ من هذا الجَنْيِ : من تصحيف الكلمة، واِستخراج وجهٍ بعيدٍ لها مع كونها لم يقرأ بها أحدٌ». وهي لاشكَّ بدعةٌ ضلَّ بها ضلالاً بعيدًا؛ فكان طبيعيًّا أن يأخذ ابن مجاهد على يده، ويرفع أمره إلى الحُكَّام حتى يَرُدَّه عن ضلاله؛ فعُقِدَ له مجلسٌ حضره القُضاةُ والقُرَّاءُ، وسُئِلَ البرهانَ عن صِحَّةِ ما ذهب إليه، فلم يستطع أن يُدلِيَ بأيَّة حُجّة، وأذعنَ بالتوبةِ من بدعته، وما أَوقع فيه نفسه من الضلالة، واستوهَبَه ابنُ مجاهد من وُلاةِ بغداد؛ فلم يوقعوا به الأذى. ويُقال إنَّه كان يَلِجُّ بعد وفاة ابن مجاهد في هذه الضلالة قائلاً: إنَّ خلف بن هشام - أحد القُرّاء العشرة - ، وأبا عُبَيد: القاسم بن سلاَّم، ومحمد بن سعدان اِختاروا لأنفسهم مذاهب مُفردة في القراءات،

(١) الإيضاح : ١/ ٣١١. (في الأصل : من . وأرى أن الصواب : عن؛ لأنها تفيد المجاوزة، والمفارقة).

(٢) ينظر : غاية النهاية : ٢/ ٥٤.

ومن حقِّه أن يصنع صنيعهم، وفاتَهُ أنهم لم يكونوا يختارون بعقولهم، واستنباطاتها قراءاتٍ بتصحيفٍ لخطّ بعض الكلمات في مصحف عثمان ﷺ، إنَّما كانوا يختارون من قراءات أئمَّة القراءة في الأمصار الإسلامية »[1].

يقول ابن مجاهد: « إنَّ من حَمَلَة القرآن مَنْ يُعرِبُ قراءَتَه، ويُبْصِرُ المعاني، ويعرف اللغات، ولا عِلْمَ له بالقراءات، واختلافِ الناس والآثارِ، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائزٍ في العربية لم يقرأ به أحدٌ من الماضِين؛ فيكون بذلك مبتدِعًا، وقد رُوِيَت في كراهة ذلك وحَظْرِه أحاديث ».[2]

وينقل أبوشامة عن القاضي أبي بكر الأشعري قوله: « ولو سوَّغنا لبعض القرَّاء إمالة ما لم يُمِلْهُ الرسول ﷺ ، والصحابة، أو غير ذلك، لسوَّغنا لهم مخالفة جميع قراءة الرسول ﷺ ».[3]

وبهذا فأيَّما حرفٍ وَافقَ العربيةَ، ولم يُنقَلْ البَتَّةَ فهذا ردّه أحقُّ، ومنعه أشدُّ، ومُرتكِبُهُ مرتكِبٌ لعظيم من الكبائر.[4]

ومع ذلك فإنَّه ليس ثَمَّة مواقف مسبقة من القرّاء تجاه اللغة؛ كيف يكون ذلك والقرآن أنزل وفق لغة العرب، وسُنن كلامهم، ولكن ليس معنى ذلك أن يلتزم القارئ وجهًا فيها لا ينفك عنه، بل هو يتَّبع الرواية – قبل كلِّ شيء– بغض النظر عن الأصل اللهجي لما يقرأ به، ويرويه؛ طالما أن الرواية تُسعفه، واللغة تُؤيده.

يروي ابن مجاهد في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ﴾ [المطففين: ٣١] ، أن ابن عامر قرأ (إلى أهلِهُمُ) برفع الهاء والميم، وذلك – كما يقول ابن مجاهد – خلافُ ما

(١) السبعة– مقدمة المحقق : ١٩.

(٢) السبعة : ٤٦ ، وينظر : المرشد الوجيز : ١٦٩.

(٣) المرشد الوجيز : ١٦٦.

(٤) ينظر: النشر : ١/ ١٧.

أصَّلَ ابنُ عامر في سائر القرآن[١]. قال أبو علي الفارسي: يجوز ذلك [أي:لغة] [٢].

وهذا ما جعل الكسائي يقرأ قوله تعالى ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[الفجر:٤] ، لمدة طويلة بالياء (يَسْري) وصلاً، ووقفًا، ثمّ رجع إلى غير ياء في الوصل، والوقف ، كما يقول أبو عُبَيد.[٣]

وبهذا يُفسَّر تركُ أبي عمرو الهَمْزَ في قراءته، « فهومن قبيلة تميم أصلاً – وهم ممَّن عُرفوا بتحقيق الهمزة– ، لكنَّه أقام مُدَّة في مكة والمدينة، وقرأ القرآن هناك، وظهر أثر ذلك في قراءته، فإنَّه كان إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة لم يهمز كلَّ همزة ساكنة، من ثَمَّ لم تستقم قوانين الهمز عنده في أول الأمر، ولكنه بعد تلك المناظرة مع عبد الله ابن أبي إسحاق البصري(ت١١٧هـ)، اِعتنى بالموضوع حتى بلغ الغاية القصوى في ضبطه».[٤]

وفي هذا الباب يقول علي بن نصر: «سمعتُ أبا عمرو يقرأ ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥] ، و﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦] ، يقف بالنون. قال اليزيدي: كان أبو عمرو يقول: ما أُبالي كيف قرأتُ: بالياء، أم بغير الياء في الوصل، فأمَّا الوقف فعلى الكتاب. أي : يتبع خط المصحف، فيقف على النون فيهما مجزومة، محذوفة الياء، كما روى عنه عباسٌ»[٥]. ويقول عباسٌ أيضًا: «سألتُ أبا عمرو عن قوله تعالى ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ أَوۡ إِطۡعَٰمٌ فِي يَوۡمٍ ذِي مَسۡغَبَةٍ﴾[البلد: ١٣ – ١٤] ، (فكَّ، أطعَمَ)، أو(فكُّ، إطعامُ)، فقال: أيَّتهما شِئْتَ ﴾.[٦]

---

(١) ينظر: السبعة : ٦٧٦ ، وإعراب القراءات السبع وعللها :٢/ ٤٥٢.

(٢) ينظر: الحجة لأبي علي : ٧/ ٣٤٦.

(٣) ينظر: السبعة : ٦٣٨ .

(٤) أبحاث في العربية الفصحى :٨٦ . المراد بالمناظرة ما كان بينه وبين ابن أبي إسحاق من نقاش علمي حول الهمز جعله يقول : «ما ناظرني أحدٌ قطُّ إلاَّ غلبتُه وقطعتُه ، إلاَّ ابن أبي إسحاق فإنَّه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بُردَة في الهمز فقَطعني؛ فجعلتُ إقبالي على الهمز حتى ما كانت دونه». ينظر: مجالس العلماء: ٢٤٣.

(٥) ينظر: السبعة : ٦٨٤، ٦٨٥.

(٦) ينظر: السبعة : ٦٨٦.

[تخطئة الروايات المستندة على اللغة]

أمَّا إذا لم تُسعف الروايةُ، والسَّنَدُ القارئَ فلا شيءَ يَحُولُ بين العلماء، وبين تخطئتهم له، ونسبةِ ما اِختاره إلى الغلط (روايةً)[1]، على الرغم من صحته في اللغة، فالقرآن ليس معنيًّا بأن يستوعب لهجات العرب جميعها (ألفاظًا، وتراكيب) ؛ فهو يخاطبهم بالقَدْرِ الذي تحتاجه معانيه، وتراكيبه من ألفاظهم، وضوابطهم؛ فهو نص ديني بقالب لغوي، وليس العكس. فهو كأيِّ نصٍ شعريٍّ، أو نثريٍّ ترويه العرب، ليس مطلوبًا من قائله أن يُثقِلَه بقضايا اللغة على حساب المضامين التي يريد أن يوصلها للآخرين.

وهذا ما حمل العلماء على تخطئة ما رواه أبو عُبيد (القاسم بن سلاَّم) في كتابه (القراءات)، عن الكسائي، عن أبي بكر، عن عاصم من أنه قرأ ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] ، بضم اللام وتسكين الدال (لُدْنِي). قال أبو عليّ الفارسيّ في الحُجّة: «هو غلطٌ في الرواية، لا من جهة اللغة ومقاييسها»[2]، ففي (لَدن) إذا أُفردت ثلاث لغات: لَدُنْ، ولَدْنٌ، ولُدْنٌ.[3]

ومثلُ ذلك ما ذكره ابنُ مجاهد من المحاورة التي دارت بين أبي خُلَيْد[4]، وأيوب بن تميم القارئ [5] فيما رواياه عن ابن عامر في قوله تعالى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] ، فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو(يشاءون) بالياء، في حين قرأ الباقون –

(١) لقد أحصيت في كتاب السبعة لابن مجاهد (٣٥) خمسة وثلاثين موضعًا خطَّأ فيها القرَّاء من جهة الرواية ، على الرغم من قبولها لغة ، أو موافقتها خطَّ المصحف .

(٢) الحجة لأبي علي : ٣/ ٤٠٦ ، وينظر : السبعة : ٣٩٦، فقد أشار ابن مجاهد إلى الغلط من غير أن ينسبه إلى الرواية على غرار ما ذكر أبو عليّ الفارسي .

(٣) الحجة لابن خالويه : ٢٢٨.

(٤) هو عُتبَة بن حمَّاد الدمشقي ، روى القراءة عن نافع ، وعنه روى محمد بن إسحاق المُسَيَّبي.

(٥) هو الذي خلف يحيى بن الحارث على قراءة ابن عامر في دمشق ، (ت ١٩٨هـ) ، ينظر : معرفة القراء الكبار: ١/ ١٢٢، وغاية النهاية : ١/ ١٧٢.

بمن فيهم ابن عامر- (تشاءون) بالتاء. يقول: « حدثني أحمد بن محمد بن بكر[١]، عن هشام بن عمار[٢] بإسناده عن ابن عامر(يشاءون) بالياء. قال هشام: هذا خطأٌ، (تشاءون) أصوب. قال أبو خُلَيْد لأيوب القارئ: أنت في هذا واهِمٌ - يعني: راويته (تشاءون) بالتاء- قال: والله إنّي لأُثْبِتُها كما أُثْبِتُ أنَّك عُتْبَةُ بنُ حَمَّاد ».[٣]

وعلى أساس من هذا نستطيع أن نتفهَّمَ أمر الروايات القرآنية التي توقف عندها بعض اللغويين، والنحاة؛ فالعربية مُتَسِعَةٌ جدًّا، ولا يبعد أن تخفى على الأكابر الأجِلَّة، ولسان العرب أوسعُ الألسنة مذهبًا، وأكثرُها ألفاظًا، ولا يُحيطُ بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نبيٍّ على حدِّ قول الإمام الشافعي رضي الله عنه[٤] ؛ إلاَّ إذا كانت نُبُوَّتُه لغرض الإحصاء اللغوي، وحاشا أحدٍ أن يقول ذلك.

والقرآن كتاب دين، وتشريع حازت نصوصُه على أعلى درجات البيانٌ والبلاغة، وليس معنيًّا أن يأتي ملبيًا رغبة علماء العربية في تقرير ما يرونه من آراء في مجال اللغة العربية، ومستوياتها من الفصاحة.

[الخروج عن رسم المصحف]

ومثلما رأينا طائفة من القرَّاء تذهب في اختيارها بالقياس على العربية، هناك طائفة أخرى منهم خرجت في اِختيارها عن رسم المصحف الإمام الذي كان وفقَ العَرْضَة الأخيرة، التي حصلَتْ فيها القراءة الأخيرة للقرآن الكريم بين أمين الوحي عليه السلام، والنبي ﷺ ، وبواقع مرتين في ذاك العام الذي انتقل فيه النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وفي أثناء ذلك تمَّ ضبط النص القرآني بالشكل النهائي: ناسخًا

(١) هو أبو العباس ، مولى بني سُلَيم ، روى القراءة عن هشام ، ورواها عنه ابن مجاهد .

(٢) هو إمام أهل دمشق ، ومقرئهم ومحَدِّثهم ، أخذ القراءة عن عِراك بن خالد ، وهشام أحد من خلفوا يحيى بن الحارث الذِّمَاري ، تلميذ عبد الله بن عامر في القراءة ، ويُعدُّ طريق هشام عن ابن عامر من أهمّ طرق قراءته ،إنْ لم يكن أهمَّها ، (ت ٢٤٥هـ) ، ينظر : معرفة القراء الكبار: ١/ ١٦٠ ، وغاية النهاية : ٢/ ٣٥٤.

(٣) السبعة : ٦٦٥. وعباس: هو العباس بن الفضل الأنصاري ، قاضي الموصل ، أحد رواة أبي عمرو. ينظر: السبعة: ٨٥.

(٤) ينظر : الرسالة : ٤٢، والإتقان : ١/ ٣٩٤، وروح المعاني : ١٢/ ١٧٤.

ومنسوخًا، ولغةً (أصواتًا، وألفاظًا، وتركيبيًّا)، وترتيبًا، وأحكامًا (عقائدية، وتشريعية)، وأصبح هذا المصحف الوثيقة الرسمية الوحيدة المعتمدة لدى المسلمين، وأُمِرَ مَنْ بحوزته مصاحف أخرى تخالفه أن يقوم بحرقها؛ لأنَّ هذه الرُّقوم، والمدوَّنات أضحت ملغيّة، وغير مأخوذٍ به في نص القرآن الكريم[1].

وقد حكم العلماء على اِختيار هؤلاء القراء بالخروج على إجماع الصحابة، الذين ارتضوا فعل الخليفة عثمان، وكانوا إلى جانبه في جمعه القرآن، وفق الضوابط التي أشار إليها العلماء؛ فإذا كان الصحابة الأجلاَّء قد أذعنوا للحق، ونزلوا على أمر خليفتهم فقاموا بإتلاف ما لديهم من جُزازات المصاحف، فمن الأولى أن يقوم بذلك من سواهم. إلاَّ أن بعضًا ممَّا حوته هذه المُدوَّنات كان قد أطلع عليه نفرٌ من التابعين، وروي عنهم فيما بعد؛ ممَّا استدعى من العلماء أن يبيِّنوا لهم، ولمن أخذ بصنيعهم هذا خطورةَ هذا الأمر، وما يجرّه من تبعات على كتاب الله ﷻ، فقاموا بردِّ اختياراتهم تلك، ووصفها بالشذوذ، والضعف، والخروج على نص المصحف الشريف في عَرْضَته الأخيرة؛ وعِيب عليهم فعلُهم ذاك، وأُمِروا بتركه، والإقلاع عنه.

وهذا ما حمل العلماء كالإمام مالك، وإسماعيل القاضي على نفي صفة القراءة إلى ما نُسِب إلى عبد الله بن مسعود ﷺ من قراءة، وهي غير تلك التي قرأ بها عاصم، عن زِرِّ بن حُبَيْش، عنه، ورواها عن عاصم أبوبكر (شعبة بن عيَّاش)، فهذه لا غُبارَ عليها، وهي من المتواتر[2]. أمَّا ما يقصده هؤلاء العلماء من قراءته فهوما روي عنه

(١) ينظر : مقدمتان في علوم القرآن : ٤٥.

(٢) ينظر : الإبانة : ٩٩. (ههنا أمر ذو بال يتعلق بما روي عن ابن مسعود من قراءات ينبغي الإشارة إليه ، والتنبيه عليه، وهو أن ما نُسب إليه من قراءة توصف بالشذوذ ، قد كانت منه قبل أن يأتيه أمر الخليفة بحرق مصحفه، وإقراء الناس بما في المصحف المرسل إلى الكوفة ـ وهو واليها ـ من عاصمة الخلافة الإسلامية؛ فكانﷺ- من يومها- يقرئ الناس بقراءة تتفق مع ما جاء في المصحف الإمام، وهي القراءة المتواترة التي يرويها شعبة عن عاصم عن زِرّ بن حُبَيش ، عن عبد الله بن مسعود ، وقام أيضًا بحرق ما لديه من مدوَّنات أولية للمصحف الشريف ، تمثل مرحلة ما قبل العرضة الأخيرة ؛ وذلك اِمتثالاً لأوامر الخليفة ، وتغليبًا لمصلحة الأمة على رغبته في البقاء على ما حصله من قراءات ومدوَّنات في حضرة النبي=

من قراءات من مصحفه، أومن مصاحف أصحابه من أهل الكوفة، التي أَغلُّوها؛ فأبقوا عليها على ما كانت عليه، ولم يقيموها على مصحف عثمان، أو يسلموها، أو يزيلوها، وهي لا تخلو من وجود مخالف له ، وهذا المخالف إمَّا أن يكون ممَّا قد نُسِخَ، أو أن يكون قراءة بالتفسير، وهذا التفسير إمَّا أن يكون من النبي ﷺ ، أومن ابن مسعود ﷺ[(١)]. وهي اليوم قد جمعت من المصادر، تحت مسمى (قراءة عبد الله بن مسعود).

وعلى هذا فإن ما روي عنه من ذلك صحيح السند، فلا أحد يطعن في صدق ابن مسعود، فهو قد شَهِدَ العَرْضَة الأخيرة، فعلم ما نُسِخَ منه وما بُدِّلَ[(٢)]؛ غير أنَّ ما وصفه العلماء بالشذوذ من قراءات كانتْ له في وقت من الأوقات، يفتقر إلى التواتر، وموافقة المصحف العثماني، فهو ﷺ كان يُقرِئ أهل الكوفة، ويعلمهم حين أرسله الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ ؛ فأُخِذَتْ عنه قراءاتٌ قبلَ أن يجمع الخليفة عثمان بن عفان ﷺ الناسَ على حرف واحدٍ [على حدِّ قول ابن مجاهد] [(٣)]، ثمَّ لم تزل

=ﷺ . [ينظر : مقدمتان في علوم القرآن : ٩٥، فقد روي أن ابن مسعود رجع إلى قول الخليفة عثمان، وإلى رأي الجماعة، بعد أن تمنَّع في الابتداء من تسليم مصحفه]، إلاَّ أن ما سمع منه من تلك الحروف المتروكة قد سار، وبقيت بعض الرواة تتناقله ، وترويه عنه ، حتى زمن ابن مجاهد ، في الربع الأول من القرن الرابع الهجري [ينظر : قراءة عبد الله بن مسعود : ٦٦]، ولا يُبرّأ من أراد إشاعة هذه الحروف، أو الحديث عن وجود مصحفه من حظِّ النفس ، وإذكاء نار الفتنة ، وهم يعلمون ما كان بين ابن مسعود ، والخليفة عثمان من فتور في العلاقة لأسباب لا يَتْسِعُ المقام لذكرها ، يقول أبو حيان : «وأكثر قراءات عبد الله إنَّما تنسب إلى الشيعة ، وقد قال بعض علمائنا : إنَّه صحَّ عندنا بالتواتر قراءة عبد الله على غير ما ينقل عنه ممَّا وافق السَّواد ، فتلك إنَّما هي آحاد على تقدير صحتها ، فلا تعارض ما ثبت بالتواتر » [ينظر : البحر المحيط:١/ ١٦١]، ولقد حدث في سنة ٣٩٨هـ أن أظهر بعض الشيعة مصحفًا ذكروا أنه مصحف ابن مسعود ، وكان مخالفًا للمصاحف ؛ فأشار الفقهاء والقضاة بإحراقه . وأُحرِق بمحضرهم . وقد ثارت بسبب ذلك فتنة بين السُّنة والشيعة ، وبلغت أشدها في نواحي من جبال أصفهان . [ينظر: طبقات الشافعية : ٣/ ٢٦، ومقدمتان في علوم القرآن : ٤٠، والحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري : ١/ ٣٢٦].

(١) ينظر: قراءة عبد الله بن مسعود:١٩ .

(٢) ينظر : مقدمتان في علوم القرآن :٢٦،وغاية النهاية :١/ ٤٥٨.

(٣) إنَّ ما يذكره ابن مجاهد من جمع الخليفة عثمان الناسَ على حرف واحد ، أمرٌ لا يخلو من نظر ؛ وذلك أن=

في صحابته من بعده يأخذها الناس عنهم، وكذا لم تزل بالكوفة لا يعرف الناسُ غيرها، إلى أن جاء أبوعبد الرحمن السُّلَمي مُكلَّفًا من الخليفة عثمان بإقراء الناس في الكوفة، وفقَ القراءة التي جمع الناس عليها، فجلسَ في المسجد الأعظم، ونَصَبَ نفسَه لتعليم الناسِ القرآنَ، ولم يزل يُقرِئ بها أربعين سنة[1]؛ وبذلك تكون قراءة ابن مسعود التي شاعت قبل مجيء أبي عبد الرحمن السُّلَمي موضعَ نظرٍ، ومراجعة؛ فما وافقَ منها ما أتى به السُّلَمي يبقى، وما خالفَ يُترك؛ لمخالفته العَرْضَة الأخيرة التي اِرتضاها اللهُ للنبي ﷺ، ولأمته من بعده، وهي التي جمع عليها الخليفة عثمان بن عفان الأمة، ونَسَخَ وَفْقَها المصاحفَ التي أرسلها إلى حواضر الدولة في زمانه، وبها أقرأ السُّلَميُّ الناسَ في الكوفة.

[أحوال الصحابة في تلقي القرآن]

هذا، وإن الصحابة – عمومًا – قد اختلفت أحوالهم في تلقي القرآن عن النبي ﷺ، فمنهم من جَمَعَهُ كلَّه، ومنهم من جَمَعَ أجزاءً منه، ومنهم من حَضَرَ ما بُدِّلَ ونُسِخَ، ومنهم من لم يحضر، ومنهم من شَهِدَ العَرْضَة الأخيرة، ومنهم من غابَ عنها، وما كانوا كلُّهم يلزمون المدينة، ولا يبرحونها، وما كان كلُّ من فيها يلازم النبي ﷺ، ولا يفارقه، لقد كان فيهم من هو محترفٌ في الأسواق، ومن هو قائمٌ على نخله في أطراف المدينة، ومن هو مجاهدٌ في السرايا، وما إلى ذلك، وهؤلاء يحضرون إلى رسول الله ﷺ إذا ما وجدوا لأنفسهم أدنى فراغٍ ممَّا هم بسبيله، ناهيك عن أنَّ نفرًا من الصحابة قد وجَّهَهُم النبي ﷺ إلى خارج المدينة، هُداةً ومُبلِّغين ومُعَلِّمين، وأمراء. وقد فات هؤلاء، وهؤلاء شيءٌ ممَّا نزل من القرآن؛ فطلبوه عند غيرهم ممَّن سَمِعَهُ، هذا إلى جانب أنَّ الله قد رخَّصَ لهم أن يقرؤوا القرآن على سبعة أحرف، وأباحَ لهم أن يقرؤوا أيَّها شاؤوا، ولم يلزمهم القراءة بها كلِّها، ولمَّا انتقل النبي ﷺ

= العرضة الأخيرة لم تشتمل على حرف واحد فقط ، بل جاءت على ما تمَّ ارتضاؤه من مجموع الأحرف السبعة فيما أرى ، وهوما اِصطلحتُ عليه من قبل بـ (الإصطفاء اللغوي) .

(١) ينظر : السبعة :٨٧ .

إلى الرفيق الأعلى قامت أعدادٌ غفيرة من الصحابة بالانتشار في الأمصار للجهاد، والمرابطة، ونشر الدعوة، وكلٌّ منهم يقرأُ، ويُقرِئ الناسَ كما سمع، ومنهم من كان معه مصحفه الذي يُطابق ما يقرأُ به ممَّا سمعه من النبي ﷺ، أو عمَّن سمعه عنه، وهم في ذلك ليسوا على ضلالة من أمرهم. وظلَّت الحال هكذا إلى أن جاء زمانٌ أخذَ فيه من أسلم من الناسُ في البلاد المفتوحة يفاخر بقراءته على القراءات الأخرى، ويقول: إنه قرأ على هذا الصحابي، وهو أفضل من غيره ممّن أقرؤوا في بلدان أخرى، فكان أن قام الخليفة عثمان بتدارك الأمر، وجمع المصحف على العَرْضَة الأخيرة، وأمرهم أن يتركوا ما لديهم من القراءات ممَّا لا يتفق معه، وأن يتخلَّوا عمَّا لديهم من المكتوب ممَّا يخالف خطُّه خطَّ المصحف الذي جَمَعَهُ بمباركة عُدول الصحابة الكرام؛ فكان أن ارتضوا ـ إلاَّ قليلاً منهم ـ أن يَدَعُوا ما سمعوه من النبي ﷺ، أو ما كتبوه بحضرته، ويخالف رسم المصحف. وعرفنا من قبل أن أكثرهم لم يسمع القرآن كلَّه منه ﷺ مباشرة، فكان ذلك حافزًا لهم أن يستجيبوا لأمر الخليفة عثمان؛ حرصًا على سماعه كاملاً من غيرهم من الصحابة الذين أُوْفِدوا مع المصاحف، وهم ممَّن كانوا أكثر ملازمة، وسماعًا عن النبي ﷺ، واتصالاً بالقرآن الكريم جمعًا، وكتابةً، ثمَّ إنهم رأوا أن ما أجمع عليه الصحابة في المدينة أحقُّ بالاتباع؛ فقبلوا ما ارتضته الأمَّة، وأخذوا يقرؤون، ويُقرِئون بما يوافق المصحف الإمام.(١)

إنَّ ما قيل عن قراءة ابن مسعود، ومخالفتها خَطَّ المصحف، هو الذي حمل ابن الجزري أيضًا على استبعاد ابن مُحَيْصِن من أن يلحقه بالقُرَّاء المشهورين، يقول عنه في ترجمته: «لولا ما في قراءته من مخالفة المُصحف العثماني لألحقته بالقراءات المشهورة» (٢)، وكذلك الحال مع ابن شَنَبُوذ الذي كان يرى جواز القراءة بما خالف رسم المصحف(٣).

(١) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : ٢/ ١٢٦، وقراءة ابن مسعود : ١٤.

(٢) غاية النهاية : ٢/ ١٦٧.

(٣) ينظر: غاية النهاية : ٢/ ٥٤.

هذا في الوقت الذي كان فيه قُرَّاء آخرون يُظهِرون فيه حرصهم على متابعته، وجَعْلِهِ المُعَوَّل عليه في قبول القراءة، يقول ابن مجاهد: «حدّثني محمد بن يحيى الكسائي عن خلف، قال: سمعتُ الكسائي يقول: السِّينُ في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: ٦]، أَسْيَرُ في كلام العرب، ولكنِّي أقرأُ بالصاد، أَتَّبعُ الكِتابَ، الكِتَابُ بالصَّاد».[١]

- **الأمر الثاني الذي نودُّ أن نذكر به:**

أنَّ هذه الضوابط التي اِشترطها العلماء، والمصنِّفون، التي بموجبها صنَّفوا القراءات إلى مقبولة وشاذة (متواترة، وآحاد)، وما إلى ذلك من الألقاب التي نجدها في كتبهم، قد جاءت في مرحلة لاحقة، وهي موجودة لديهم بعبارات ذات فحوى مُتقَارِب الدِّلالة[٢]. يقول ابن مجاهد: «ولا ينبغي لذي لُبٍّ أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمَّة والسلف بوجهٍ يراه جائزًا في العربية، أو ممَّا قرأ به قارئٌ غيرُ مُجمَعٍ عليه»[٣]، ويقول مكي: «وأكثر اِختياراتهم إنَّما هو في الحرف إذا اِجتمع فيه ثلاثة أشياء:

١- قُوَّةُ وَجْهه في العربية.

٢- مُوَافقتُه المصحفَ.

٣- اِجتماعُ العامّة عليه »[٤]، **أو الأُمَّة** -كما عبَّر عن ذلك أبوشامة -.[٥]

ومصطلح (**العامّة**) عند القُرَّاء مختلف فيه، فهناك من حَمَلَهُ على ما اِتَّفق عليه:

- **أهلُ المدينة والكوفة** [٦].
- **أو أهلُ الحرمين (مكة، والمدينة)** [٧].

---

(١) السبعة : ١٠٧.

(٢) ينظر: المرشد الوجيز: ١٧٢، والبرهان: ١/ ٣٣١، والنشر: ١/ ٩، ومنجد المُقرِئين: ١٥، والإتقان: ١/ ٢١٠.

(٣) السبعة :٨٧.

(٤) الإبانة : ٨٩.

(٥) المرشد الوجيز : ١٥٨، ١٧٢.

(٦) ينظر: الإبانة : ٨٩ .

(٧) ينظر: المرشد الوجيز : ١٥٨ ، ١٧٢، والتبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن : ١٢٢.

وربما جعلوا الاعتبار في الإختيار ما اتَّفق عليه نافع، وعاصم؛ فإنَّ قراءة هذين الإمامين أولى القراءات، وأصحُّها سَنَدًا، وأفصحُها في العربية، ويتلوها في الفصاحة قراءةُ أبي عمرو، والكسائي[١].

وهذا الاعتبار هو الذي جعل العلماء يقبلون على قراءة عاصم ـ براوية حفص ـ منذُ وقت مبكر، يقول مكي: «قراءة عاصم مُختارة عند مَن رأيتُ من الشيوخ، مُقدَّمة على غيرها ؛ لفصاحتها، ولصحة سندها، وثِقَة ناقلها».[٢]

[ترتيب الضوابط]

هذا، وإنَّ الناظر في هذه الضوابط لدى العلماء يجدها متباينة في الترتيب، وفي رأينا أن الأمر بحاجة إلى ترتيبها حسب أولويتها؛ فتكون على هذا النحو:

١. **صحة السند (تواترًا، أو اِشتهارًا).**
٢. **موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية، ولو اِحتمالاً.**
٣. **موافقة العربية في أحد وجوهها.**

وبذلك فإنه يأتي في المقام الأول صِحَّةُ السَّند (تواترًا، أو اِشتهارًا)، فلا قبول لحرف غير صحيح السَّند، مثلما لا قبول له إن جاء غير موافق رسمَ أحد المصاحف العثمانية؛ مهما توافر فيه من قوةِ وجهٍ في العربية، فنهاك حروف كان فيها ذلك، وقد عُدَّت شاذة لانتفاء شرط السند فيها.

ولاسيَّما والكتابةُ كانت غيرَ منقوطة نقطَ إعراب بِاتفاق العلماء، وهو أمر قد يدعو مَنْ له قِلَّةُ فهم في أمر القراءات أن يحمل القراءات على طبيعة الكتابة كما رأينا فيما ذهب إليه المستشرق المجري اليهودي (جولد تسيهر)، وبقيت الكتابة غير معجمة إلى أن قام أبو الأسود الدُّؤَلي بوضعه كما هو معروف، وأمَّا نقط الإعجام فالأمر فيه على خلاف: هل كانت العرب تعرفه، أم لا. وإنْ كنَّا نرجِّح الأول لأسباب عدة لا يتسع المقام لسردها، وإن كان الشائعُ في العهود الإسلامية الأولى،

(١) ينظر: التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن : ١٢٢.
(٢) التبصرة : ٢١٩.

بل حتى المتأخرة منها إهمالَ النَّقط، وهذا أمرٌ لا يجادلُ فيه مَنْ له عودةٌ إلى المخطوطات العربية، فجلَّها فيه تساهلٌ في أمر النَّقط، وهذا ما جعل بعضهم يعدُّ الإعجام، والنَّقط [نقطُ الإعراب قبل أن يَشيع بديلُه من أجزاء الحركات] ممَّا لا يليق في الكُتُب والرسائل، لأنه يدلُّ على أن الكاتب يتوهّم فيمن يُكتَبُ إليه الجهلَ وسوءَ الفهم، يقول الصُّولي: «كَرِهَ الكُتَّابُ الشَّكلَ والإعجام، إلاَّ في المواضع المُلْتَبِسة من كُتُب العظماء إلى مَنْ دونهم، فإذا كانت الكُتُب ممَّنْ دونهم إليهم تُرِك ذلك في المُلْبِس وغيره، إجلالاً لهم عن أن يُتوهَّم عنهم الشكُ وسوءُ الفهم، وتنزيهًا لعلومهم وعلو معرفتهم عن تقييد الحروف، ولولا أن الذي حددَّناه من ذلك في كتاب الرئيس إلى تابعه يجري مجرى الزيادة في الإيضاح له، ونفي الارتياب عنه، وإيجاب الحجة عليه فيما يؤمر به وينهى عنه، لكان الأحسن أن لا يستعمل في الحالتين معًا»[1]. فالنَّقط فيما أرى أمرٌ كان يُلجَأ إليه عند الضرورة، وفيما تُشكل معرفتُه، والقرآن أجلُّ من أن يحدث فيه ذلك عندهم؛ لأن الأصلُ فيه أن يكون محفوظًا في الصدور، والعود إلى الصُحُف للاِستذكار ليس إلاَّ.[2]

ثمَّ إنَّ الرسم عمومًا اصطلاحي، والرواية الشفوية مقدمة عليه، وسابقة له عند العرب فيما كانت ترويه من أشعار، وخطب، وغير ذلك من موروثها الثقافي، وكذا الحال مع المسلمين في أمر القرآن، والحديث النبوي الشريف. علمًا بأن الرسم العثماني للمصاحف يمثل الجانب التوثيقي الرديف للرواية الشفهية للقرآن الكريم، وَفْق العَرْضة الأخيرة.

[الصلة بين القراءة واللغة]

هذا فيما يتعلق بأمر الرسم والخطّ، وأما فيما له صلة بأمر اللغة، ووجوهها ،فلا يعقل أن يُقبَل حرف في كتاب الله يعتوره ضعفٌ في اللغة، واللهُ قد تحدّى العربَ

(١) ينظر: أدب الكُتَّاب:١/ ١١.

(٢) لا ننسى في هذا الباب ما ذهب إليه المستشرق جولد تسيهر من أن الخط هو السبب في وجود القراءات ، وهو رأي لا يخلو من الخبث ، والافتراء على كتاب الله ﷻ.

الفصحاءَ بفصاحته، مع الإحاطة علمًا بأنَّ القرآن ليس معنيًّا بأن يستوعب لهجات العرب جميعها؛ فهو يخاطب العرب بلغتهم بالقدر الذي تحتاجه معانيه، وتراكيبه من ألفاظهم، وضوابطهم، وليس بكل ألفاظ لغتهم، وضوابطها؛ فهو نصٌّ دينيٌّ بقالب لغويٍّ، وليس العكس، فهو في ذلك كأيّ نصٍ شعريٍّ، أو نثريٍّ ترويه العربُ، ليس مطلوبًا من قائله أن يُلِمَّ بقضايا اللغة جميعِها، بل بحسب حاجته منها، «فما يجوز في العربية أوسع من أن تأتي به القراءات، أو أن يُحصر في نصٍ واحدٍ، وإن كان القرآن نفسه، ولا ينبغي لطالب العربية أن يذهب به الظنُّ إلى أن اللغة هي كلُّ ما جاء به القرآن وقراءاته؛ فيُمنع ما سواه ممَّا هو سائغ، ففي ذلك خنقٌ للإمكانات اللغوية الهائلة»[(١)]،«والقُرَّاء لا تقرأُ بكلِّ ما يجوز في العربية؛ فلا يَقْبُحَنَّ عندك تشنيعُ مُشَنَّع ممَّا لمْ يقرأْه القُرَّاء ممَّا يجوز».[(٢)]

وبهذا نستطيع أن نستوعب أمر الروايات القرآنية التي توقف عندها بعض العلماء في أمور تتعلق بالعربية، ويشدُّ من أزرنا فيما ذهبنا إليه من جعل هذا الضابط معيارًا للحكم على شذوذ القراءة أمران:

أ . أنَّ شرط الرواية إذا فُقِدَ لم تَعُد الرواية قرآنية من أصلها، ورُدَّت على راويها، لأنَّ هذا الشرط هو المُعوَّل عليه في إثبات قرآنية الرواية بادئ ذي بدء؛ فأنَّى لنا أن نسمِّيها قراءة شاذة، وهي لم تحظَ بشرف التسمية أصلاً، وقد حُقَّ لمكي، وغيره من العلماء أن يصنِّفوا هذا النوع من المرويات تحت مسمَّى (الموضوع المُختَلَق)[(٣)].

ب . أنَّ هناك قراءات غير قليلة، جاءت موافقة خطَّ المصحف الإمام، ولها وجهٌ من العربية؛ ومع ذلك عُدَّت في الشواذِّ ،كقراءة ابن محيصن (الشمسُ والقمرُ) بالرفع، في قوله تعالى ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا﴾ [الأنعام: ٩٦] ، على أنهما مرفوعان

(١) الأحكام النحوية والقراءات القرآنية : ٢٠.

(٢) معاني القرآن للفراء :١/ ١٤٧.

(٣) ينظر: الإبانة : ٨٥، ٨٩، والإتقان : ١/ ١٦٨.

على الابتداء، والخبر محذوف، تقديره: مجعولان حُسبانًا، في حين قرأ الجمهور بالنصب: (الشمسَ والقمرَ)[1]، ومثل ذلك أيضًا قراءة (أَنْفَسِكم) في قوله تعالى ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة:١٢٨]، أي من أشرفكم، وأفضلكم، ونسبت هذه القراءة إلى النبي ﷺ، وفاطمة، وعائشة رضي الله عنها ويحمل على ذلك أيضًا ما خطَّأ به ابن مجاهد القراء في **(٣٥)** خمسة وثلاثين موضعًا في كتابه (**السبعة**)، من ذلك ما رواه هبيرة عن حفص عن عاصم: أنه كان يكسر الشين من (شيوخًا) وحدها، ويضمُّ الباقي [الباء من : البيوت، والعين من: العيون، والغين من: الغيوب، والجيم من: الجيوب]، قال أبوبكر [ابن مجاهد] : وهذا خطأٌ [أي : في الرواية].[2]

لقد عُدَّت هذه القراءات وأمثالها من الشواذ، أورُدَّت، لا لمخالفتها رسم المصحف ، أو خروجها على العربية، بل لمشكلة في السند ليس إلاَّ.

(١) مصطلح الإشارات : ٢١٣، وينظر : الكشاف : ٢/ ٢٩، والبحر المحيط : ٤/ ١٨٧.
(٢) السبعة : ١٧٩.

الخاتمة

وبهذا نكون قد وقفنا على محطات في أمر الِاختيار لنخلص إلى القول بأصالة هذه الظاهرة في تاريخ القراءات، وهي تمثِّل منهجًا عمليًّا في اختيار القراءة، بدءًا من المرحلة التي كان يسعى فيها العربي إلى تحقيق الِانسجام بين القراءة واللهجة، وهي المرحلة التي توصف بمرحلة تعدُّد الأحرف، ويمكن أن نسميها (مرحلةُ اِختيار أبناء البيئة).

ثمَّ مرورًا بمرحلة البحث عن قوة السَّند بعيدًا عن التأثر اللهجيِّ، وهي مرحلة استيعاب أكبر قدر من القراءات من لدن القرَّاء الذين عُنُوا بأمر الرواية أيًّا كان لونها اللهجيِّ الذي تصطبغ به، وفي هذه المرحلة تعددت القراءات وكثرت، «واِمتزجت فيها قراءات الأمصار؛ فدخلت عناصر من قراءة الكوفة والبصرة في قراءات أهل المدينة، وعكس ذلك حصل أيضًا، وفي هدي هذه الحقيقة يجب فهمُ قول نافع: « تركتُ من قراءة أبي جعفر سبعين حرفًا»[(١)]. ويمكن أن تُسمَّى هذه المرحلة (مرحلةُ اِختيار القُرَّاء).

ثمَّ انتهاءً بمرحلة غربلة القراءات، والتمييز بين ما هو متواترٌ منها، وما هو آحادٌ، وفي هذه المرحلة تمَّ حصر القراءات تأليفًا، ورواية في أَعدادٍ حملَتْ عناوينُ المصنفات أعدادَها، وأسماءَها، ويمكن أن نسمي هذه المرحلة (مرحلةُ اِختيار العلماء). وبهذه المرحلة التي تُوِّجت بصنيع ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) في كتابه (النشر في القراءات العشر) ختم أمر الِاختيار باتفاق علماء الأمة، والمعنيين بأمر القراءات، ووقف الناس على ما هو ثابت من أمرها، ويصح أن يتعبد بها، ويُقرأ بها في الصلاة، وخارجها.

(١) أبحاث في العربية الفصحى : ٨٣، وينظر قول نافع في : معرفة القُرَّاء الكبار :١/ ٩١.

فهرس المصادر والمراجع

- **مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي**، بخط عثمان طه، نشره مجمع الملك فهد في المدينة المنورة لطباعة المصحف الشريف.

١. **الإبانة عن معاني القراءات**، مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، ط٣ (١٩٨٥م)، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٢. **أبحاث في علوم القرآن**، د. غانم قدوري الحمد، ط١(١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م)، دار عمار، عمان، الأردن.

٣. **أبو عُبَيْد: القاسم بن سلاَّم، (ت٢٢٤هـ)، وجهوده في دراسة القراءات** (بحث)، د. غانم قدوري الحمد ، مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد، العدد ٩ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٤. **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (مُنتهى الأماني والمسرَّات في علوم القراءات)**، أحمد بن محمد البنَّا (ت١١١٧هـ)، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، ط١(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، عالم الكتب، بيروت.

٥. **الإتقان في علوم القرآن، السيوطي** (جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، (١٩٨٧م)، بيروت.

٦. **الإحكام في أصول الأحكام**، الآمدي (علي بن أبي علي بن محمد، ت ٦٣١هـ)، طبعة مصورة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، بيروت.

٧. **الأحكام النحوية، والقراءات القرآنية: جمعًا، وتحقيقًا، ودراسةً (من سورة الفاتحة إلى غاية سورة الكهف)**، د. علي محمد النوري، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٨. **أدب الكُتَّاب**، الصولي (أبوبكر محمد بن يحيى، ت ٣٣٥هـ)، تحقيق الشيخ محمد بهجة الأثري، القاهرة، ١٣٤١هـ.

٩. **أدب الكاتب**، ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم، ت٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م)، مطبعة السعادة، مصر.

١٠. **إعراب القراءات السبع**، وعللُها، ابن خالويه (أبوعبد الله، الحسين بن أحمد، ت٣٧٠هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العُثَيمِين، ط١(١٤١٣هـ -١٩٩٢م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١١. **الأعلام**، خير الدين الزِّرِكْلي (ت١٩٧٦م)، ط الرابعة، ١٩٧٩م، دار العلم للملايين، بيروت.
١٢. **الإقناع في القراءات السبع**، ابن الباذش (أحمد بن علي، ت ٥٤٠هـ)، تحقيق د.عبد المجيد قطامش، ط١، (١٤٠٣هـ)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
١٣. **إنباه الرُّواة على أنباه النحاة**، القِفطي (جمال الدين علي بن يوسف،ت٦٤٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١(١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م)، دار الكتب المصرية، القاهرة.
١٤. **اِنزياح اللسان العربي**: الفصيح، والمعنى، تأليف د. عبد الفتاح الحموز، ط١(١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م)، دار عمار، الأردن، عمان.
١٥. **الإيضاح في القراءات العشر**، الأندرابي (أحمد بن أبي عمر، ت بعد ٥٠٠هـ) ،تحقيق مُنى عدنان غني، رسالة دكتوراة، جامعة تكريت، ٢٠٠٢م.
١٦. **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله، ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة مصورة عن طبعة دار إحياء الكتب العربية (١٣٧٧هـ ـ ١٩٨٥م).
١٧. **بُغيَة الوعاة في طبقات اللغويين**، والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.
١٨. **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي (أحمد بن علي، ت٤٦٣هـ)، مطبعة السعادة، مصر، (١٣٤٩هـ ١٩٣١م).
١٩. **تاريخ التراث العربي**، فؤاد سزكين، طُبع ونُشِر في جامعة الإمام محمد بن سعود (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، السعودية.
٢٠. **التَّبصِرة في القراءات السبع**، مكي بن أبي طالب، تحقيق د.محمد غوث الندوي، ط٢(١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م)، الدار السلفية، بومبي، الهند.
٢١. **التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان**، الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، (ت١٣٣٨هـ)، عُنيَ بنشره الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط٣(١٤١٢هـ)، حلب.
٢٢. **تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني)**، الآلوسي (شهاب الدين محمود، ت ١٢٧٠هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، ودار إحياء التراث العربي، بيروت (لا، ت).
٢٣. **تفسير (البحر المحيط)**، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي، ت٧٤٥هـ)، مطابع النصر، الرياض.

٢٤. **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)**، الطبري (محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ)، ط٣(١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

٢٥. **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، القرطبي (محمد بن أحمد، ت ٦٧١هـ)، مطبعة دار الكتب، مصر.

٢٦. **تكوين المُفكِّر: خطوات عملية**، د. عبد الكريم بكَّار، ط٢ (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض.

٢٧. **تهذيب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي، ت٨٥٢هـ)، دار صادر، بيروت، (لا .ت).

٢٨. **التيسير في القراءات السبع**، أبو عمرو الداني (عثمان بن سعيد، ت٤٤٤هـ)، عُنيَ بتصحيحه أوتو برتزل، ط١(١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩. **جمال القُرَّاء، وكَمال الإقراء**، السخَّاوي (علي بن محمد، ت ٦٣٤هـ)، تحقيق د. علي حسين البوَّاب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ.

٣٠. **حاشية ابن عابدين** (محمد أمين، ت ١٢٥٢هـ)، (**ردّ المُحتار على الدُّر المختار، على شرح تنوير الأبصار في فقه الإمام أبي حنيفة النعمان**)، ط٢(١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م)، دار الفكر، بيروت.

٣١. **الحجة في القراءات السبع**، ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط٥ (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢. **الحجة للقُرَّاء السبعة**، أبو علي الفارسي (الحسن بن عبد الغفار،ت٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

٣٣. **حديث الأحرف السبعة**: دراسة لإسناده، ومتنه، وآراء العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية (بحث)، د. عبد العزيز عبد الفتاح القارئ، مجلة القرآن الكريم، والدراسات الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الأول (١٤٠٢، ١٤٠٣هـ)، ص ٢٧.

٣٤. **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (عصر النهضة في الإسلام)**، آدم متز، ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط٤(١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م)، بيروت.

٣٥. **حكم الاِحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين (بحث)**، د. محمد خالد منصور، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد (٢٦)، العدد(٢)،١٩٩٩م، ص١٣.

٣٦. **حول القراءات الشاذة، وحرمة القراءة بها** (بحث)، الشيخ عبد الفتاح القاضي (ت١٤٠٣هـ)، مجلة القرآن الكريم، والدراسات الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الأول (١٤٠٢، ١٤٠٣هـ)، ص ١٥.

٣٧. **رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية**، د. غانم قدوري الحمد، ط١(١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م)، بغداد.

٣٨. **السبعة في القراءات**، ابن مجاهد (أحمد بن موسى، ت٣٢٤هـ)، تحقيق د.شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر.

٣٩. **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكي (عبد الوهاب بن تقي الدين، ت ٧٧١هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ود. محمود محمد الطناحي، ط٢، (١٩٩٢م)، هجر للطباعة، مصر.

٤٠. **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد (ت٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، (١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م).

٤١. **طبقات النحويين**، واللغويين، الزَّبِيدي (محمد بن الحسن، ت٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢(١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٣)، دار المعارف، مصر.

٤٢. **علوم القرآن بين البرهان، والإتقان**، د. حازم سعيد حيدر الكرمي، ط١(١٤٢٠هـ)،دار الزمان، المدينة المنورة.

٤٣. **غاية الإختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**، العطار (أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن، ت ٥٦٩هـ)، تحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت،ط١،(١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة.

٤٤. **غاية النهاية في طبقات القُرَّاء**، ابن الجزري، عُنِيَ به برجستراسر، ط٢،(١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٥. **غيث النفع في القراءات السبع**، الصفاقسي (علي النوري، ت ١١١٧هـ)، مطبوع بذيل سراج القارئ المُبتَدي، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٤٦. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٦هـ)، ضبط أحاديثه وعلَّق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، ومصطفى محمد الهواري، ومحمد عبد المعطي. القاهرة: ١٣٩٨هـ، ١٩٨٧م.

٤٧. **الفهرست**، للنديم (محمد بن إسحاق، ت ٣٨٠هـ)، تحقيق رضا تجدد، ط عام ١٩٧١م،

طهران. شاعت نسبة هذا الكتاب لابن النديم (ينظر في ذلك طبعة مطبعة الاستقامة، القاهرة)، وقد تبيَّن أنه للنديم نفسه، وهو المسمى محمد بن إسحاق، وليس المذكور ابنه، علمًا أن تاريخ الوفاة هو نفسه، بحسب ما ذكر المحقق رضا تجدد.

٤٨. **مُقدِّمات في علم القراءات**، د. محمد القضاة، د.خالد شكري، د. محمد منصور، ط ، ١ (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار عمار، عمان، الأردن.

٤٩. **قراءة عبد الله بن مسعود: مكانتها، مصادرها، اِحصاؤها**، د. محمد أحمد خاطر، دار الاِعتصام، مصر (١٩٩٠م).

٥٠. **القراءات الشاذّة، وتوجيهها من لغة العرب**، الشيخ عبد الفتاح القاضي، (١٩٨١م)، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥١. **القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف**، د. عبد الهادي الفضلي، ط٣، دار القلم، لبنان، بيروت.

٥٢. **الكتاب**، سيبويه (أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط الثالثة ، ١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.

٥٣. **الكُلِّيات (معجم في المصطلحات، والفروق اللغوية)**، الكَفَوِي (أبو البقاء، أيوب بن موسى، ت ١٠٩٤هـ)، مقابلة د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٤. **لسان العرب**، ابن منظور (محمد بن المُكرَّم، ت٧١١هـ)، اِعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار صادر، بيروت.

٥٥. **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، القسطلاني (أحمد بن محمد، ت ٩٢٣هـ) ، تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، صدر منه الجزء الأول، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، القاهرة.

٥٦. **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، د.عبده الراجحي، ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٨م)، دار المسيرة، عَمَّان، الأردن.

٥٧. **مباحث في علوم القرآن**، مناع القَطَّان، ط٧، (١٩٨٠م) مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٨. **مجالس العلماء**، الزجاجي (عبد الرحمن بن أبي إسحاق، ت٣٣٧هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الكويت، ١٩٦٢م .

٥٩. **مختار الصحاح**، الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، ت٦٦٦هـ)، لبنان، بيروت، ١٩٩٣م.

٦٠. **مراتب النحويين**، أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي، ت٣٥١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م).

٦١. **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، أبوشامة (عبد الرحمن بن إسماعيل، ت ٦٦٥هـ)، تحقيق طيار آلتي قولاج، (١٣٦٥هـ ـ ١٩٧٥م)، دار صادر، بيروت.

٦٢. **مُصطلَح الإشارات في القراءات الزوائد المَروِيَّة عن الثقات**، ابن القاصح (علي بن عثمان بن محمد البغدادي، ت٨٠١هـ)،تحقيق د.عطية أحمد محمد، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).

٦٣. **معاني القرآن وإعرابه**، الزجاج (إبراهيم بن السري، ت٣١١هـ)، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي ، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٩٧٣م .

٦٤. **معجم قبائل العرب**، عمر رضا كحالة (ت١٩٧٨م)، المطبعة الهاشمية، دمشق، (١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م).

٦٥. **معجم المؤلِّفين**: تراجم مُصنِّفي الكُتُب العربية، عمر رضا كحالة، دمشق، ١٩٥٧م.

٦٦. **المعجم الوسيط**، صادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة، ط٢(١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، دار المعارف، مصر.

٦٧. **معرفة القُرَّاء الكبار على الطبقات والأعصار**، الذهبي (محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د . بشار عواد معروف، والشيخ شعيب أرناؤوط، وصالح مهدي عباس، ط١،(١٩٨٤م)، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

٦٨. **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، أبو العلاء الكرماني (ت ٥٦٣هـ) ، تحقيق د. عبد الكريم مصطفى مدلج، ط١(١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار ابن حزم، لبنان، بيروت.

٦٩. **مقدِّمتان في علوم القرآن: مقدِّمة كتاب المباني لنَظم المعاني، ومقدِّمة تفسير ابن عطية**، صححه آرثر جفري،ط٤،(١٣٩٢هـ ـ ١٩٨٢م)، دار الصاوي، مصر.

٧٠. **المُنتَظم في تاريخ الملوك، والأُمم**، ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي، ت ٥٩٧هـ)، طبعة بغداد (١٩٩٠م)، وطبعة دار صادر، بيروت (١٣٥٨هـ).

٧١. **مُنجِد المُقرِئين، ومُرشِد الطالِبين**، ابن الجزري، راجعه محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٢. **ميزان الإعتدال في نقد الرجال**، الذَّهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، ط١،(١٩٦٣م)، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

٧٣. **النَّشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.

٧٤. **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، السيوطي، صححه محمد بدر الدين النعساني، طبعة الخانجي، مصر (١٣٢٧هـ) .

٧٥. **وَفَيَات الأَعيان، وأَنباء أَبناء الزمان**، ابن خَلِّكان (أحمد بن محمد، ت٦٨١هـ)، تحقيق د.إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت (١٩٦٨م).

فهرس الموضوعات

الموضــوع	الصفحة
الملخص	١١٩
المقدمة	١٢٠
نظرات في دلالة الإِختيار	١٢٥
نظرات في نشأته	١٢٦
نظرات في سيرة أشهر رجالاته بعد عصر الصحابة	١٣٤
نظرات في ضوابطه	١٥٠
الخاتمة	١٧١
فهرس المصادر والمراجع	١٧٢
فهرس الموضوعات	١٧٩